

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٥٢

الإثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جولييان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل السلام والتنمية

(أ) بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة
والمثل الأولمي الأعلى

مشروع قرار (A/58/L.9)

(ب) السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية

مشروع قرار (A/58/L.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد

عبد الرحيم زواري، وزير الرياضة في تونس ليعرض مشروع
القرار A/58/L.2.

السيد زواري (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن

أجدد لكم تهاني تونس برئاستكم للدورة الحالية للجمعية
العامة للأمم المتحدة التي أتمنى لأعمالها النجاح والتوفيق.
واسمحوا لي أن أتلو على مسامعكم نص خطاب سيادة
الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

الموجه إلى مجتمعكم الموقر قبل الشروع في تقديم مشروع
القرار تحت عنوان "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم
والصحة والتنمية والسلام" الوارد في الوثيقة A/58/L.2.

"لقد احتفلت المجموعة الدولية قبل أيام
قليلة باليوم العالمي لمنظمة الأمم المتحدة، فكانت
مناسبة لتجديد الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق
المنظمة ومنها تأسيس السلم والأمن والتنمية
ودعمها، وكذلك الالتزام بالوسائل الكفيلة ببلوغ
هذه الأهداف، لا سيما في المرحلة الدقيقة التي يمر
بها العالم اليوم والتي تستوجب المواكبة لنشاط
المنظمة ووسائل عملها.

"في هذا الإطار تنزل الأبعاد المؤملة
للرياضة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في حياة
المجتمعات فضلا عن جوانبها السياسية والاقتصادية؛
فقد أصبحت الرياضة اليوم مدرسة للحياة،
لا يقتصر نفعها على الارتقاء بالصحة وتنمية
الأبدان، بل يشمل كذلك اكتساب القيم اللازمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



للترباط الاجتماعي وربط العلاقات وتعزيز الصداقات وإثراء الحوار وإحكام التواصل بين مختلف الأجناس والثقافات والحضارات.

”وفي هذا الإطار أيضا تنتزل مبادرة تدونس بتقديم مشروع القرار المعروض على جلستكم الموقرة، وهي فرصة سانحة لأن نقدم فيها عبارات الشكر والتقدير إلى الجمعية العامة التي قررت بالإجماع في دورتها الأخيرة إدراج بند يتعلق بهذا المشروع في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين. ويعتبر هذا المشروع أداة عمل كفيلة بالمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك التي وردت في إعلان الألفية والرامية إلى مزيد من التضامن والتعاون ونشر ثقافة السلام.

”كما تلتقي أهداف هذا المشروع مع المقاصد التي نستخلصها من إقدام السيد كوفي عنان على إحداث خطة المستشار الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للرياضة في خدمة التنمية والسلم، تعبيرا عن التزامه الشخصي بالعمل على النهوض بالرياضة والتربية البدنية وإيماننا منه بما لهما من تأثير في نشأة الشباب وحياة المجتمعات. وهو تأكيد أيضا للاهتمام المتزايد الذي توليه المنظمة الأمية لهذا القطاع كما تبرزه أهداف الألفية للتنمية، وتوجهات المنظمات الأممية المختصة لا سيما منها اليونسكو والمنظمة العالمية للصحة واليونسيف وغيرها. ونحن نعتبر أن الأبعاد التربوية التي يتضمنها هذا القرار تجسم التواصل مع الأهداف التي رسمتها اللجنة الأولمبية الدولية عندما نادت بوضع سنة ٢٠٠٣ تحت شعار الثقافة والتربية الأولمبية.

”لقد حرصنا في تونس على أن تنبؤ التربية البدنية والرياضة مكانة أساسية في نظامنا التربوي باعتبارهما عنصري توازن بدني ونفسي واجتماعي، علاوة على دورهما في دعم المسيرة التنموية لبلادنا. كما سعينا إلى ترسيخ القيم الرياضية والروح الأولمبية لدى الناشئة في كل المستويات التربوية والتعليمية والمهنية والمدنية، وعملنا على أن يسود التحاب والاحترام علاقات الرياضيين التونسيين بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالرياضيين من مختلف أنحاء العالم ترسيخا لصلات التعارف والتوادد والتسامح بين البشر كافة.

”وإن تونس التي تؤمن بهذه المقاربة تعمل على تجسيم هذه القيم من خلال توحي سياسة تربوية واجتماعية وتنموية شاملة، تقوم على اعتبار الرياضة والتربية البدنية أداة تكوين وتأطير ناجعة لنشر التربية والصحة والتنمية والسلام.

”وإن هذا المفهوم النبيل للرياضة يحفزنا اليوم على ضم جهودنا إلى جهود المجموعة الدولية من أجل أن تكون أداة لدعم السلام ودفع التنمية في العالم وتوفير حق ممارسة الرياضة والتربية البدنية للأطفال والشبان من كل الأعمار، وفي كل مكان، وتمكينهم من الاستفادة البدنية والصحية والذهنية من هذه الممارسة. وجعل الرياضة أداة فاعلة في تعميم التنمية وتعزيز السلام في العالم، ولا سيما في البلدان الأقل تقدما التي لم تشهد فيها البنية الأساسية والتجهيزات الرياضية تطورا مرضيا من التنوع والانتشار.

”إن المبادئ والأهداف التربوية والأخلاقية والاجتماعية والتنموية السامية التي يتضمنها مشروع

وميثاق اليونسكو وإطار عمل دكاكر المعتمد في المنتدى العالمي للتعليم، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وغيرها.

ويدعو مشروع القرار في مضمونه الحكومات والهيئات الدولية والمؤسسات ذات الصلة إلى العمل، خاصة على تدعيم مكانة الرياضة والتربية البدنية في سياساتها الإنمائية وإدراجهما كأداة عمل لتحقيق الأهداف التنموية وتوفير فرص التضامن والتعاون لنشر ثقافة السلم وقيم الحوار والتقارب والتحابب بين الشعوب.

ويدعو مشروع القرار إلى تشجيع الحكومات والهيئات الرياضية الدولية على مبادرات الشراكة والمشاريع الإنمائية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتساعد البلدان النامية على بناء القدرات في مجال الرياضة والتربية البدنية.

ويدعو مشروع القرار إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بالمساعدة على تحقيق الأهداف المؤملة من الرياضة في خدمة التنمية والسلم، وهي بالأساس: وضع مدونة لقواعد الممارسة السليمة؛ ووضع اتفاقية دولية لمناهضة تعاطي المخدرات في جميع الأنشطة الرياضية؛ وإعلان عام ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية وتنظيم تظاهرات تخدم أهداف هذا الإعلان.

ثمة ميزات عديدة تطبع هذا المشروع، من بينها أنه أول قرار أممي يفرد الرياضة والتربية البدنية بالأهمية الضرورية لهذا القطاع الحساس من جميع الجوانب في رؤية شاملة للموضوع، مما يجعله نصا مرجعيا وإطارا واضحا للعمل، يفسح مجالات النشاط واسعة ويشجع التعاون والشراكة للنهوض بالرياضة والتربية البدنية.

والأمل معقود على أن تكون السنة الدولية الخاصة بالرياضة والتربية البدنية ثرية بالمبادرات، حافلة بالبرامج والنشاطات التي تجسم بها المجموعة الدولية مقاصد هذا القرار

هذا القرار تملونا إيماننا بأنه سيلقى من لدن جميع الدول الدعم والتأييد لتعزيز مكانة الرياضة والتربية البدنية في كل البلدان ودعم دورها في ترسيخ التنمية والسلم، حتى نفتح بذلك فسحة أمل أمام شباب العالم.

يشرفنا الآن باسم البلدان المقدمة لهذا المشروع، وهي ثمان وسبعون دولة والقائمة عمت على الجمعية العامة صباح هذا اليوم، أن أقدم مشروع القرار "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلم" المعروض عليكم في الوثيقة A/58/L.2، الذي كان محل مشاورات موسعة وثمره عمل جماعي، انطلاقا من اجتماع وزراء الرياضة في مقر منظمة اليونسكو بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ومرورا بالتنقيحات التي شهدتها هذا المشروع استجابة للمقترحات التي تقدمت بها عديد البلدان على الصعيد الثنائي، أو في إطار المنظمات الإقليمية والجهوية، وهيكل الأمم المتحدة المختصة، التي أود أن أتوجه إليها بالشكر والتقدير على عنايتها بهذا المشروع ومساهمتها في إثرائه، وأخص بالذكر السيد أدولف أوقي المستشار الخاص للسيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للرياضة في خدمة التنمية والسلم، مكبرا الجهود التي بذلها للتعريف بالمشروع. كذلك اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم بأحر عبارات الشكر والتقدير للسيد جاك روج، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية على مجهوداته وعمله الجبار من أجل المبادئ الأولمبية.

يتضمن هذا المشروع في ديباجته تذكيرا بالأهداف المؤملة من الرياضة والتربية البدنية في عالمنا المعاصر. ويستحضر عديد الوثائق والاتفاقيات والتقارير التي تتضمن تلميها لوظائف الرياضة وتأكيدا على أهدافها الحضارية والتربوية بوجه خاص، مثل اتفاقية حقوق الطفل، والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل،

الأعضاء، بعد أقل من عام من الآن ستحتضن اليونان بشرف الاحتفال بأكبر تجمع سلمي في عالمنا. وتوفر مناسبة الألعاب الأولمبية في أثينا لعام ٢٠٠٤ فرصة فريدة لإعادة إحياء التقليد اليوناني القديم للهدنة الأولمبية. ونريد أن نشجع فكرة أنه من الممكن إرساء السلام الدائم من توقف للأعمال العدائية.

لقد كان تعزيز السلام، في الواقع، السبب الحقيقي لإنشاء الألعاب الأولمبية أصلا. وفي العصور القديمة، كان تنفيذ الهدنة الأولمبية يستلزم وقف جميع الأعمال العدائية بغية السماح لآلاف من الرياضيين والحجاج والمشاهدين بالسفر إلى أولمبيا لحضور هذا الاحتفال المقدس للإنجاز البشري ثم العودة إلى ديارهم في سلامة وأمن. وقد استمرت الهدنة الأولمبية لأكثر من ١٠٠٠ عام، مما يجعلها أطول معاهدة للسلام في التاريخ.

وإعادة الحياة إلى الهدنة الأولمبية مرة أخرى تتيح لنا نهجا جديدا بناء لتسوية الصراعات. ولطالما دافعت الأمم المتحدة، والأمين العام كوفي عنان بصفة خاصة، عن قيمة التعاون السلمي من خلال الرياضة. ومنذ عام ١٩٩٣، اعتمدت هذه الجمعية بالإجماع ستة قرارات تناصر قضية الهدنة الأولمبية. وانطلاقا من هذه الروح، تضمن إعلان الألفية الذي اعتمده، في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أكثر من ١٥٠ من رؤساء الدول والحكومات، فقرة بشأن تعزيز السلام والتفاهم المتبادل من خلال الهدنة الأولمبية. ومشروع قرار اليوم، على غرار القرارات السابقة، يدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام الهدنة الأولمبية. وهي دعوة رمزية لكسر حلقة العنف لمدة ١٦ يوما، أثناء دورات الألعاب الأولمبية وفيما بعدها، على ما نأمل.

ولا يمكن أن تكون تلك الرسالة أكثر وجاهة مما هي اليوم، في ظل المناخ الحالي الذي يفتقر فيه العالم إلى الأمن.

متابعة من الأمم المتحدة. وقد أعدت تونس مشروعا أوليا لبرنامج هذه السنة الدولية، نرجو أن تتوفر لنا فرصة اقتراحه وعرضه على المناقشة وإثرائه بالبرامج والمشاريع الخصوصية، مثل برنامج مناهضة تعاطي المخدرات في الأنشطة الرياضية، وهو برنامج جدير حقا بأن يكون محل رعاية وبرمجة خاصة. وكذلك ما تعلقه المجموعة الدولية من أهمية خاصة على موضوع التنمية المستدامة. وإننا لواثقون بأن الرياضة والتربية البدنية يمكن أن تساهما بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوصول إلى هذا الهدف النبيل وذلك في إطار النشاطات المنتظرة لوضع مشروع القرار المعروض عليكم حيز التنفيذ.

ولا يفوتني أن أعبر عن تأييد تونس للمبادرة المتعلقة بالهدنة الأولمبية، ولقد عمل وفد بلادي بتنسيق تام مع الوفد اليوناني في نطاق التكامل بين هذه المبادرة والمشروع التونسي، نظرا لاقتراننا بأن الرياضة والتربية البدنية والمبادئ الأولمبية تخدم جميعها نفس الأهداف.

في النهاية، باسم الوفد التونسي ونيابة عن جميع الدول المقدمة لمشروع القرار، نعرب عن أملنا في أن يحظى هذا المشروع بثقة الجمعية العامة راجين المصادقة عليه بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج بابانديرو، وزير الخارجية في اليونان، لعرض مشروع القرار A/58/L.9.

السيد بابانديرو (اليونان) (تكلم بالانكليزية): لي عظيم الشرف أن أتكلم بشأن البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال بغية عرض مشروع القرار المعنون "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى".

إن المسؤولية عن مشروع القرار هذا تقع تقليديا على عاتق البلد المضيف للألعاب الأولمبية. وكما يعلم

إلهام لنا جميعا. وهنا في هذه القاعة، أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان التي احتضنت هذه المبادرة بكل حماس، وأعربت عن دعمها لها من خلال تقديم مشروع القرار. وبحلول هذا الصباح كان عدد مقدمي مشروع القرار قد بلغ ١٨٩ بلدا، ومع توقيع البلد الأخير، كيريباس، يكون قد أصبح لدينا الآن عدد غير مسبوق من المقدمين، قيل لي إنه وصل إلى ١٩٠ بلدا. وهذا يعني أن مشروع القرار حظي بموافقة المجموع الكلي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الشخصيات العديدة من مختلف مناطق العالم - ٤٠٠ في مجموعها - التي وقعت بصفتها الشخصية على بيان خاص بشأن تعزيز الهدنة الأولمبية. وكان من بين هذه الشخصيات زعماء على مستوى العالم، ورؤساء دول وحكومات، ووزراء خارجية، وزعماء دينيون، وقادة من قطاع الأعمال، وبالطبع قادة من الحركة الأولمبية ذاتها. وبالأمس وقبل الأمس فقط وصلنا آخر توقيعين من رئيس البرازيل السيد لولا، ورئيس بيرو السيد توليدو.

وقبل بضع لحظات، تفضل زميلي وزير الرياضة في تونس بأخذ الكلمة لعرض مشروع القرار المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام". وقد شاركت اليونان بكل ترحاب في تقديم مشروع القرار ذاك. فمن الحيوي أن يعترف المجتمع الدولي بالدور الذي يمكن أن تلعبه الرياضة في التنمية بكل أبعادها.

واليونان، بوصفها البلد المضيف لدورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤، لديها إحساس حاد بمسؤوليتها عن تعزيز المثل الأعلى الأولمبي. ويحدونا الأمل في أن تكون أثينا في العام القادم منارة تهدي إلى السلام العالمي. ولكي نكون على مستوى هذا التحدي نتطلع إلى جميع الأعضاء، لا التماسا للدعم فحسب، بل أيضا لكي نلتمس منها

وفي عالمنا الذي يتزايد ترابطا وتفسخا في الوقت نفسه، فإن الصراعات العنيفة في جزء منه يمكن أن تترتب عليها تداعيات خطيرة في منطقتنا. والطريق إلى السلام يجب أن يمر عبر التفاهم المتبادل والاحترام والتعاون بين الثقافات والأديان والحضارات. والهدنة الأولمبية لا تجسد كل هذه القيم فحسب، بل إنها أيضا توفر وسيلة لتطبيق تلك القيم عمليا على الصعيد العالمي. كما يمكن أن تكون الهدنة أداة مفيدة للدبلوماسية، بإتاحتها فرصة حيوية لتسوية الصراعات بالطرق السلمية، والترويج لثقافة للسلام من خلال الحوار والتعليم.

وجعل الهدنة الأولمبية واقعا ملموسا في العالم الحديث، مهمة شاقة تنطوي على تحديات. بل إنها قد تبدو للبعض أشبه بحلم طوباوي يتعذر تحقيقه. وهذه أوقات عصيبة - أوقات يشيع فيها الظلم وعدم الاستقرار. ولا تراودنا أية أوهام فيما يمكن أن نحققه من خلال الهدنة الأولمبية. وصحيح أنها ليست دواء سحريا شاملا لعلاج التصدعات التي اعترت مناطق كثيرة جدا من العالم، ولكنها يقينا ستكون مجهودا يستحق العناء إذا استطعنا ولو حتى وقف صراع واحد. وهذه الهدنة الأولمبية، مع أن دوامها محدود، يمكن أن توفر فرصة لا تقدر بثمن لتحقيق المصالحة، فضلا عن فسحة من الوقت يلتقط فيها السكان المذبذبون أنفاسهم في مناطق العالم الكثيرة التي تستعر فيها الحروب. ولكونها تجمع بين الناس عبر الحدود والمعتقدات، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة، فإنها تفتح الآفاق أمام سلام أطول أمدا.

وإنه لما يشرفنا أن يكون بيننا اليوم رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، السيد جاك روج، الذي سيوافينا بخطاب في مرحلة لاحقة من هذه المناقشة. لقد عكف هو وسلفه، خوان انطونيو ساماراناش، واللجنة الأولمبية الدولية بأكملها، على تكريس المثل الأعلى للهدنة الأولمبية، ليصبح مصدر

تمثيل البلد في أعظم تجمع رياضي وثقافي سلمي في العالم. وفي عصر مجتمع المعلومات، تمثل الألعاب الأولمبية صالة عرض مفتوحة أمام العالم بأسره، وتذكرنا بمشهد الرياضيين الكوريين وهم يسيرون في طابور العرض تحت علم واحد لشبه الجزيرة الكورية، في دورة ألعاب سيدني عام ٢٠٠٠، مما يملأ نفوسنا بالأمل في مستقبل أمة بأكملها وفي مستقبل أبطال السلام قاطبة.

ومبادرة تونس "الرياضة من أجل السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية"، جاءت في وقتها المناسب على وجه الخصوص. والواقع أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالرياضة من أجل التنمية والسلام - والتي كلفها الأمين العام في ٢٠٠٢ باستعراض الأنشطة المعنية بالرياضة في إطار منظومة الأمم المتحدة، والنهوض باستخدام الرياضة بطريقة أكثر منهجية وتناسقا في أنشطة التنمية والسلام - أصدرت التقرير المتعلق بعملها في آب/أغسطس. وإني أشيد بعمل تلك الفرقة، التي تقدم لنا الرياضة كحق من حقوق الإنسان وتبرزها كقوة دافعة للتنمية والسلام، وعنصر أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد التقرير، وربما بشيء من الإطناب - أن ممارسة الرياضة عامل أساسي لنماء الفرد. وينبغي أن تكون جزءا من نظام للصحة وفلسفة للحياة. غير أن ممارسة الرياضة تعني أكثر من ذلك بكثير. فالرياضة تزيل الحواجز الاجتماعية بجعلنا متساوين في مواجهة جهد بدني؛ وتوجد صلة بين مختلف اللغات والثقافات؛ وتجمع بين البشر؛ وتصبح وسيلة اتصال وتبادل بين قيم أساسية مثل التسامح والمثابرة.

وينبغي إيلاء التربية البدنية مكانها الملائم في النظم التربوية لتعليم الذكور والإناث على حد سواء في أصغر عمر

الإرشاد. ويمكننا أن نصبح معلمين بأن نكون مثالا يحتذى الآخرون، فلنؤكد من جديد، إذن، التزامنا بروح التعاون السلمي الذي قامت عليها الألعاب الأولمبية. ولنضع لبنات السلام الواحدة بعد الأخرى، بالصبر والمثابرة وعظيم العناية. ولنبعث برسالة سلام رمزية من هذه الهيئة الدولية، إلى مواطنينا وإلى الأجيال الشابة في العالم، من أجل دورة ألعاب أولمبية يسودها السلام، وفي النهاية من أجل عالم أكثر سلما. ولنبرهن على أن ذلك أمر ممكن. وما دامت الصراعات في العالم لن تتوقف بين ليلة وضحاها، فإذا كان بإمكاننا أن نعلم بالسلام ١٦ يوما، فلعل وعسى أن يكون بالإمكان أيضا أن نعلم به إلى الأبد.

سمو الأمير ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية):

تجري الجمعية العامة اليوم مناقشة مشتركة لمسألتين عزيزتين على قلوبنا: "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمي" و "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام". ووفد موناكو يشارك في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بهذين الموضوعين.

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على مبادرة من مصر - التي كانت آنذاك تترأس منظمة الوحدة الأفريقية - اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٤٨ الذي أحيت من خلاله التقليد اليوناني العريق، المتمثل في الهدنة الأولمبية. وأنا أذكر بهذا الأمر، لأن أفريقيا ما زالت تقدم للعالم الكثير من أعظم الرياضيين من أبنائها، ولأن بإمكانها أن تثبت أن الرياضة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في خدمة التنمية والسلام.

وقد حظيت بشرف الاشتراك، كرياضي، في خمس من دورات الألعاب الأولمبية الشتوية. ويدرك أروع الرياضيين أن المباريات الأولمبية شيء متميز تماما. ففيها التنافس الشريف على المركز الأول في أداء اللعبة، ناهيك عن شرف

الإضافي، إلى جانب الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالعنف وسوء السلوك الذي يديه المتفرجون في الألعاب الرياضية. كما وقّعت على إعلان كوبنهاغن المتعلق بمكافحة استعمال العقاقير المنشطة في الرياضة، وافقت بموجبه الاتحادات الرياضية الرئيسية و ٨٠ حكومة تقريباً في ٥ آذار/مارس على المدونة العالمية لمكافحة استعمال العقاقير المنشطة. ولنا وطيد الأمل أن تتمكن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة استعمال العقاقير المنشطة في جميع الأنشطة الرياضية قبل الدورة العشرين للألعاب الأولمبية الشتوية، التي ستجري في تورين عام ٢٠٠٦.

وعندما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بناء على مبادرة اللجنة الأولمبية الدولية قبل عشر سنوات إلى إحياء الهدنة الأولمبية، التزمنا بتعزيز السلم والحوار. وهذا التقليد كان مصوناً لأكثر من ٢٠٠ سنة في العالم القديم. لذلك، أدعو جميع المحاربين أيّاً كانت دوافعهم، إلى إلقاء أسلحتهم والعمل معاً مع أعدائهم للتوصل إلى السبل السلمية الكفيلة بتسوية منازعاتهم حتى يسجل الأولمبياد الثامن والعشرون الذي سيجري في آب/أغسطس في أثينا باليونان - مهد الحركة الأولمبية - ولادة هذا التقليد من جديد.

وإن تبني النداء المتعلق بالهدنة الأولمبية بشكل شبه إجماعي من جانب الدول الممثلة في الجمعية العامة يلزمننا، أكثر وأبعد من قيمته الرمزية، بأن نتحد حتى لا نخيب آمال شعوب الأمم المتحدة.

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن سرور وفدي لرؤية مسألة الرياضة كوسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلم. تناقش في الأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين.

يمكن كيفية الاتصال بالآخرين واحترام القواعد وتقدير الجهد. وتتعلم الدرس نفسه من الرياضيين المعوقين من خلال ما يبدونه من تصميم وصبر وأداء. ويجب علينا في الوقت نفسه أن نكفل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على الرياضيين الشباب الذين يجب مراعاة ضعفهم البدني والنفسي على النحو الواجب.

ويعتبر السعي لتجاوز المرء نفسه، في الجماعات الأخوية وفيما يتعلق بالآخرين، مدرسة حقة للحياة. ويمكن بل وينبغي أن يساهم إنشاء مؤسسة الهدنة الأولمبية والمركز الدولي للهدنة الأولمبية في نشر هذه القيم. ويجب أن تستغل هذه الإمكانيات الهائلة. وفي الوقت الذي تتواصل الصراعات ويشعر العالم بالارتباك من جراء الإرهاب، يمكن أن تشكل الألعاب الرياضية جسراً بين الشعوب، وتتيح إجراء حوار فيما بين مختلف الثقافات، وتبعث الأمل.

كما تعتبر الرياضة مرآة لمجتمعنا. وقد قام مؤخرًا المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بشجب تصاعد العنف العنصري البدني والشفوي في الرياضة. وعلينا أن نتحد في مواجهة هذه المواقف غير المقبولة التي تتعارض وروح الرياضة. وينبغي في هذا الصدد، الترحيب بالمبادرة التي اتخذها اتحاد جمعيات كرة القدم الأوروبية لتوزيع كتيب مناهض للعنصرية لمساعدة مجتمع كرة القدم على مقاومة ذلك الشر.

وهناك شر آخر يقوض ممارسة الرياضة يتمثل في تعاطي العقاقير المنشطة. ويعتبر تعاطي هذه المنشطات، كاستعمال المخدرات، شراً مميتاً يجب مكافحته على نحو نشط وبشكل مثالي في كل نشاط من الأنشطة الرياضية. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وقّعت إمارة موناكو الاتفاقية الأوروبية لمكافحة استعمال العقاقير المنشطة وبروتوكولها

السيد أوجي والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيدة كارول بيلامي. وقدم الفريق العامل في شهر أيلول/سبتمبر الماضي إلى الأمين العام تقريره النهائي المعنون "الرياضة من أجل التنمية والسلام: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

والحقائق التي تم إبرازها في التقرير واضحة. فعلى الصعيد العالمي، يعلل الخمول البدني وفاة ٩,١ مليون شخص بصورة مباشرة، ويساهم بصورة غير مباشرة في الاعتلال والوفاة بسبب ارتفاع ضغط الدم الشرياني وارتفاع مستويات الكوليسترول والبدانة. ويقدر أن كل دولار ينفق على النشاط البدني يمكن أن يوفر ٣,٢٠ دولار من المصروفات الطبية. وتعتبر الرياضة حافزا على التنمية الاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، تقدر صناعة الرياضة بنحو ٣٦ بليون دولار، ويقدر أن نسبة الزيادة السنوية هي من ٣ إلى ٥ في المائة.

والحقائق تخبرنا من جهة أخرى، بأن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة ويشتركون في النشاط البدني لفترة لا تقل عن خمس ساعات أسبوعياً يحصلون على درجات أفضل من الذين يشتركون لفترة تقل عن ساعة أسبوعياً. وتبين الدراسات التي أجريت في ١٢٦ بلداً التهميش شبه الشامل للتربية البدنية. لماذا؟ لأن التربية البدنية غالباً ما تعتبر نشاطاً غير إنتاجي وغير فكري، وبالتالي فإنها ليست أساسية في التربية.

ويمكن أن تساهم الرياضة أيضاً في هدم الحواجز الاجتماعية، كما يمكن أن تكون أداة فعالة لمنع نشوب الصراعات، مما يساهم في إحلال السلام، وينبغي بالتالي أن يجري إدماج الرياضة بصورة أفضل في برامج التنمية.

ويهدف مشروع القرار الجاري مناقشته اليوم إلى تشجيع الحكومات والمنظمات والمنظمات غير الحكومية

كما يرحب بلدي بأن مشروع القرار المتعلق بتلك المسألة يناقش بالتوازي مع المشروع المعنون "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمي".

وإن هذين النصين يكمل بعضهما بعضاً ويشتركان في نفس الروح. وإذا ما قامت الدول بتشجيع مواطنيها على تعزيز مشاركتهم في الأنشطة البدنية، فإن الأمر لن يقتصر على أن تصبح البشرية في حالة بدنية أفضل، بل إن العالم سيصبح بالتأكيد مكاناً أكثر سلماً. وتوفر الرياضة بالفعل وسيلة مثالية لتطوير الانضباط والثقة بالنفس ومؤهلات القيادة. كما تعلم الرياضة المبادئ الأساسية للإنسانية كالسماح والتعاون والاحترام.

لقد قام بلدي بمبادرة من السيد أدولف أوجي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام والرئيس السابق للاتحاد السويسري الموجود هنا معنا اليوم، بتنظيم مؤتمر مأكولين في شهر شباط/فبراير الماضي. ولقد عمل المؤتمر على تعبئة الشركاء الرئيسيين من مختلف القطاعات التي تؤيد المفهوم الجديد "الرياضة من أجل التنمية" وعمل على تعزيز الوعي العام بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الرياضة في التعاون لتحقيق التنمية والسلام. واعتمد إعلان مأكولين أكثر من ٣٨٠ ممثلاً ينتمون إلى ٥٥ بلداً.

وترحب سويسرا بالإعلان بوصفه نداء إلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة بالرياضة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الرياضية ووسائل الإعلام والجمهور من أجل تشجيع التنمية البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال الرياضة.

وكان إعلان مأكولين والتوصيات الواردة فيه مصدراً للإلهام لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالرياضة من أجل التنمية والسلام، برئاسة

والرياضة والتربية البدنية أنشطة تجري في سياق سعي البشرية الدائب نحو تحقيق المثل الأولمي. فالرياضة لا تبني البدن فقط، وإنما أيضاً تعلم المرء التواصل والتعاون واحترام الآخرين وتقبل الفشل. ومن ثم فهي وسيلة هامة لتعزيز الروابط بين مختلف الحضارات وتعزيز القيم المشتركة بينها.

ونحن نؤيد النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية"، في أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، ونود أن نشكر البعثة الدائمة لتونس على المبادرة التي قدمتها في هذا الصدد.

وقد حظيت مقاصد الروح الأولمبية ومبادئها دائماً بإعجاب حكومة الصين وشعبها، اللذين لم يتوقفا عن دعم الجهود المبذولة في سياق الألعاب الأولمبية من أجل تعزيز السلام العالمي. وتقوم الحكومة الصينية والشعب الصيني في الوقت الراهن ببذل قصارى جهدهما للإعداد لدورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ المقرر تنظيمها في بيجين، على أمل أن يجعلا منها اجتماعاً عظيماً يذكي جذوة الروح الأولمبية، ويعزز السلام العالمي، ويوطد الصداقة بين شعوب العالم، حتى تزدهر الروح الأولمبية من جديد، هذه المرة في الصين، وهي بلد شرقي ذو حضارة قديمة.

وسوف تعقد الدورة الأولمبية الثامنة والعشرون في العام القادم في أثينا، باليونان. وثمة أهمية كبرى لعودة الألعاب الأولمبية إلى مسقط رأسها بعد أكثر من ١٠٠ عام. ونرجو لها كل النجاح من كل قلوبنا.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أختتم بياني باقتباس من خطاب وزير خارجية اليونان بابانديرو في المناقشة العامة هذا العام:

المتصلة بالرياضة على تعزيز تعاونها في مجالي الرياضة والتنمية، وإلى تشجيع الأمم المتحدة كذلك على إقامة شراكات استراتيجية مع جميع الجهات الفاعلة في هذا الميدان، بما في ذلك الرابطة والهيئات الرياضية والقطاع الخاص، من أجل المساهمة في تنفيذ البرامج الرياضية التي تخدم التنمية.

وسويسرا بوصفها البلد المضيف للجنة الأولمبية الدولية، وللمقار للعديد من الرابطة الرياضية العالمية الأخرى، تدعم فكرة إقامة سنة دولية للرياضة والتربية البدنية دعماً كاملاً.

السيد جانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية):

تشكل الرياضة باعتبارها لغة مشتركة للبشرية عنصراً هاماً في تعزيز السلام والتنمية. وتتخطى الرياضة منذ أقدم العصور الفوارق العنصرية والثقافية وتعبر عن تطلع البشر إلى عالم أفضل يسوده السلام وسعيهم إلى إيجاد هذا العالم، كما تشهد بذلك الروح الأولمبية التي شهدت النور منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام.

ومنذ أن بدأ السيد بيير دي كوبرتان الألعاب الأولمبية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر، وشعوب العالم لا يتزعزع تصميمها على السعي نحو تحقيق المثل الأعلى الأولمي. كما أن مما سهل نشر الروح الأولمبية وزيادة تطویرها، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على السلام العالمي والتنمية الاجتماعية، إنشاء الأمم المتحدة ووضع مقاصد ميثاقها ومبادئها.

ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي لبلدان العالم في القرن الحادي والعشرين أن تنابر على الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تناصر الروح الأولمبية بهمة، من أجل تعزيز الحوار والتبادل فيما بين الحضارات والتشجيع على السير بخطى منتظمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

ومن دواعي الأسف بالنسبة لشعب إسرائيل أنه لا يمكن الفصل بين فكرة الألعاب الأولمبية وبين ذكرى العمل البشع الذي شوه دورة عام ١٩٧٢ في ميونيخ، حين اقتحم مسلحون من جماعة أيلول الأسود الإرهابية القرية الأولمبية متتكرين على هيئة رياضيييين وقتلوا ١١ من الرياضيين والمدربين والحكام الإسرائييين.

إن ذلك العمل المشين من أعمال الإرهاب والقتل، الذي لم يسبق له مثيل في سجلات التاريخ الأولمي، هو النقيض تماماً من المثل الأعلى الأولمي. إذ استخدمت الألعاب أداة للإعرا ب عن الكراهية ولاقترا ف جرائم القتل بدلاً من أن يتاح لها تخطي حدود السياسة والصراع.

ولا يجب أن تُنسى تلك الشائبة في تاريخ الألعاب الأولمبية ونحن نسعى لكفالة أن تعمل الأنشطة الأولمبية في المستقبل على توسيع نطاق التفاهم وتعميق التسامح والاحترام وتعزيز السلام. ذلك أن ما تتمتع به حركة ما من الظهور لا ينعكس فقط فيما تبذله من جهود بل ينعكس أيضاً في قدرتها على أن تبكي أعضاءها الذين قضوا نحبهم فداء للمبادئ التي ترجو نشرها. ولذلك من المؤسف أن اللجنة الأولمبية الدولية لم تجدد حتى اليوم طريقة ملائمة لإحياء ذكرى الرياضيين الإسرائييين الذين سقطوا ضحايا.

وتؤكد إسرائيل من جديد دعمها للأهداف النبيلة التي يرمي إليها مشروع القرار ومراعاة الهدنة الأولمبية. ومهرجان الألعاب الأولمبية يمثل أحد الأحداث العالمية حقاً، وهو بذلك، يهيئ لنا فرصة غير عادية لتركيز اهتمام العالم والاستفادة من النوايا الحسنة التي تلهمها المباريات لبناء عالم أكثر سلاماً ووثاماً.

السيد مافروثيانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أدلي اليوم ببيان أمام الجمعية العامة عن موضوع الهدنة الأولمبية، أعني فكرة أن. بمقدور البشرية

”فلنؤكد مجدداً التزامنا بروح التعاون السلمي الذي تأسست عليه الألعاب الأولمبية. ولننبعث برسالة رمزية من هذه الهيئة الدولية المعنية بالسلام من أجل دورة أولمبية يظلها السلم، وفي نهاية المطاف، من أجل عالم أكثر سلماً“. (انظر A/58/PV.13)

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تفخر حكومة إسرائيل بأن تعرب عن تأييدها لمشروع القرار المعنون ”بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمي الأعلى“، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ اليونان، البلد المضيف لدورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤.

وترى إسرائيل أن التنافس الرياضي الذي يجري بروح من الاحترام المتبادل والإنصاف والروح الرياضية الحقة طريقة مثالية لتعزيز النوايا الحسنة والعلاقات الودية بين الشعوب. فقيم الرياضة عالمية وتتجاوز الحدود الوطنية، وهي توفر وسيلة يمكن من خلالها للشعوب المتباينة أن تتفاعل وتعمل على مزيد من الفهم لبعضها البعض.

وقد حاولنا في منطقتنا أن نسخر طاقة الرياضة لتكوين العلاقات ومد الجسور عبر مياه الصراع القائمة. ونرجو أن تستمر هذه الأنواع من المنافسات في النمو والتوسع في المستقبل.

وقد كانت الألعاب الأولمبية بوصفها أهم حدث رياضي على الصعيد العالمي لمدة طويلة إحدى النقاط الرئيسية للتلاقي بين الدول التي تفرق بينها السياسة أو الجغرافيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للالتزام بالهدنة الأولمبية، تعبيراً عن تعاطفنا المشترك للسلام والمصالحة، ونرجو أن تتضافر جميع الدول الأعضاء على كفالة أن يسود السلام والأمن طوال مدة الألعاب الأولمبية.

وقد نشأ أيضا تقليد إيكيتشيريا المقدس، أو الهدنة الأوليمبية، في القرن الثامن قبل الميلاد واستمر لمدة اثني عشر قرناً. وكان يُحتفل به لمدة ٧ أيام قبل بداية الألعاب، و ٧ أيام بعد نهايتها، لكي يتمكن الرياضيون والمتفرجون والأشخاص الآخرون جميعاً من السفر بسلامة إلى أوليمبيا ومنها. وكانت الهدنة الأوليمبية تجسيدا للمثل النبيلة المكونة في الألعاب الأوليمبية.

وأود أن أعرب عن تأييدنا بلا تحفظ للنداء الوارد في إعلان الألفية للاحتفال بالهدنة الأوليمبية كتقليد. وبهذه الطريقة يمكن لكل بلد ينظم الألعاب الأوليمبية في المستقبل أن يجعل من الاحتام مراعاة الهدنة في كل مهرجان للألعاب الأوليمبية وذلك بعرض مشروع القرار الحالي على الجمعية العامة مرة كل سنتين قبل ألعاب الشتاء وألعاب الصيف، على حد سواء.

وبالرغم من أن الفكرة الأساسية لمشروع القرار الممتاز المعروض علينا تتصل بظروف صراع تختلف اختلافا جذريا عن الظروف التي كانت سائدة في العصور القديمة، لا يزال مطمح البشرية ماثلا بصورة لافتة للنظر، أي إنهاء كل الأعمال العدوانية فضلا عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وما ظل يتعذر علينا مناهة لفترة طويلة يمكن تحقيقه، حتى ولو لفترة وجيزة، و، حتى في ظل الظروف العدائية، يمكن أن يصبح ما يوحدنا أقوى من الأسباب التي نحارب بعضها بعضاً من أجلها. ويمكن أن تسهم هذه الخطوة الأولى مساهمة كبيرة جدا في إيجاد دينامية لا يمكن مقاومتها لإقرار السلام وتحقيق المصالحة والبحث عن سبل غير الحرب والعنف لحل الخلافات. وفي الحقيقة، إن القيمة التربوية المتمثلة في التعليم بالقدوة تكمن في جوهر فلسفة الحركة الأوليمبية.

أن تهيئ بيئة خالية من الصراعات على الصعيد العالمي، حتى ولو كان ذلك لفترة زمنية محدودة. ولا بد من الإعراب عن أحر التهاني للسيد جورج باباندريو، وزير خارجية اليونان، والسيد جاك روغ، رئيس اللجنة الأوليمبية الدولية على ما يبذلانه من جهود رائعة وجديرة بالشناء ترمي إلى ترجمة هذا المسعى إلى حقيقة.

وأود بإيجاز شديد أن أؤكد من جديد دعم قبرص القوي لمفهوم الهدنة الأوليمبية، التي يمكن أن تكون مقدمة لعالم خال من الكراهية، والصراعات المسلحة والأعمال العدوانية، حسبما وُصفت في مشروع القرار الشامل (A/58/L.9) الذي عرضه ممثل اليونان والذي يمثل معلما فاصلا في جهودنا للمضي في ذلك الاتجاه.

ونحن بنفس الروح، نرحب بمشروع القرار (A/58/L.2) الذي قدمته تونس في إطار نفس هذا البند من جدول الأعمال، والذي يسترعي الانتباه علي نحو ملائم إلى الصلة الوثيقة بين الرياضة والسلام والتنمية. ومما يبشر بالخير على نحو خاص الإشارات إلى مساهمة التربية البدنية في رفاه الأطفال وإلى ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة تعاطي المخدرات على الصعيد الدولي واستخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز الوعي الصحي وبناء ثقافة السلام.

فالرياضة والسلام والثقافة والنزعة الإنسانية واحترام المبادئ الأخلاقية تشكل بالفعل المثل الجوهرية للحركة الأوليمبية. وقد ظهرت مساهمة الألعاب الأوليمبية القيمة في تعزيز الروح الإنسانية وفي الحضارة منذ أن أحرقت الألعاب لأول مرة في سنة ٧٧٦ قبل الميلاد في موقع أوليمبيا المقدس، تكريما للإله زيوس إله أوليمبيا. وتفتخر قبرص بمشاركتها في المثل الأوليمبي الأعلى منذ بدايته، وذلك باستمرار مشاركة الرياضيين القبارصة في منافسات الألعاب الأوليمبية.

إلى التعجيل بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة تعاطي المخدرات ويعلن سنة ٢٠٠٥ بوصفها السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية كوسيلة لتعزيز السلام والتنمية.

ويؤكد وفدي من جديد على أن الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى يساهمان بلا شك في تعزيز الصداقة والأخوة فيما بين الشعوب، وهما عنصران حيويان لتعزيز التنمية والسلام والتعاون فيما بين الدول.

وترحب كوبا بإقامة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٤ في أثينا، اليونان، حيث نشأ الأولمبياد وحيث بدأ تقليد إعلان الهدنة الأولمبية. ويعرب وفد كوبا عن ثقته في أن تتبع هذه الألعاب الأولمبية مسار الزمالة الرياضية بروح المنافسة السليمة وأن تخلو من الغش، والإفراط في التركيز على الجانب التجاري وتعاطي المخدرات أو اختطاف الرياضيين. ويأمل وفد بلدي أن يكون هذا الحدث خطوة هامة إلى الأمام في تاريخ الحركة الرياضية الدولية. وإن الرياضيين الكويتيين يعملون بمهمة وتفان لإعداد أنفسهم للمشاركة في هذه الدورة الأولمبية الجديدة بما يتفق والمستوى الرفيع الذي وصلت إليه الرياضة الكويتية في السنوات الأخيرة.

ومما يؤسف له أن بعض الرياضيين لن يتمكنوا من الذهاب إلى أثينا لأسباب لا علاقة لها بالرياضة. وهذا ينطبق على الفريق الوطني الكويتي للرمية بالسهم، الذي مُنع من المشاركة في البطولة العالمية لهذه الرياضة في نيويورك في تموز/ يوليه من هذا العام - وهي منافسة للتصنيف للحدث الكبير - عندما حُرّم عضوان في الفريق من تأشيرة الدخول، وذلك في انتهاك صريح للميثاق الأولمبي. وليس هذا حدثاً منفصلاً.

وأود أن أذكركم بأنه في أقل من ١١ شهراً، رفض منح تأشيرات الدخول للولايات المتحدة لتسعة وثلاثين رياضياً كويتياً كان من المفروض أن يشاركوا في أحداث

وإظهاراً لإيماننا المتأصل بالقوة الموحدة الكامنة في جميع مظاهر الثقافة، ولا سيما الرياضة، أعرب بالنيابة عن حكومتي، عن أطيّب تمنياتنا لكل مَنْ يشارك في تنفيذ هذا المشروع الطموح.

السيد أغويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يتشرف وفدي بالترحيب بمشروع القرارين (A/58/L.2 و A/58/L.9) المعروضين على الجمعية العامة لكي تنظر فيهما في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ب) - المعنونين "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى"؛ و "السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية"، - من البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون "الرياضة من أجل السلام والتنمية".

ومن دواعي الارتياح لدي الجميع، أن مشروع القرار (A/58/L.9) المعنون "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى"، الذي عرضه ممثل اليونان، بصفته البلد المضيف للمباريات الأولمبية المقبلة، يستعيد العنصر الأساسي الذي حذف من القرار السابق بشأن هذا الموضوع، وذلك بحث جميع الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية خلال الألعاب التي ستجري في الفترة من ١٣ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وحثها على استخدام الهدنة كأداة لتعزيز السلام والحوار والمصالحة أثناء الألعاب وفيما بعدها. ونعرب عن سرورنا لأن ١٩٠ دولة أصبحت الآن من مقدمي مشروع القرار هذا.

ومشروع القرار الثاني (A/58/L.2)، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام"، الذي عرضه ممثل تونس، يركز على أهمية التربية البدنية والرياضة كوسيلتين لتعزيز السلام والتنمية والعلاقات الودية بين الدول. وفي الوقت نفسه، يهدف مشروع القرار

وفي مجال الرياضة، يجب أن يسود التعاون، والاحترام والمساواة، وليس العولمة والظلم والتفاوت. وفي ضوء هذا، سنتمكن من التقدم نحو المثل الأولمبي الأعلى الحقيقي.

السيد أبو الغيط (مصر): تحتاج البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى جهود مضيئة من أجل البحث عن الوفاق بين الشعوب وتحقيقه، ولتحقيق الأمن والسلام الدوليين القائمين على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات. وفي ظل هذا المسعى المستمر كان يجب علينا اللجوء إلى مرجعية التاريخ التي تحدتنا وتبرهن لنا عن إمكانية التوافق والتناغم بين شعوب الأرض. وللإغريق - مثلهم مثل المصريين القدماء والرومان والعرب وسائر الحضارات القديمة الأخرى - مساهمتهم الثرية في هذا المجال، ومن بينها أحص بالذكر فلسفة توحيد الشعوب من خلال تنظيم الأولمبياد تحت علم ترمز دوائره إلى السلام والاتحاد بين كافة القارات والشعوب.

إننا لم نكن في حاجة إلى قيمة السلام أكثر مما نحن في حاجة إليها الآن. فالعالم منقسم بين مؤيد ومناهض لحروب وصراعات تشمل جميع القارات والأجناس، والفجوة تتزايد بين الفقراء والأغنياء، والأمراض تفتك بالفقراء الذين لا يجدون من يد العون إليهم. والحضارات والأديان لا تتلاقى، بل تفترق. وفي خضم كل ذلك، تظل الرياضة المناخ الأمثل، بل والأوحد الذي يتجاوز كل ما سبق من حواجز، وتتساقط عنده كافة الضغائن الفاصلة بين الأعداء. وكل أربع سنوات يقف العالم متحداً خلال الأولمبياد ويشعر الجميع بغياب الفروق، وتتفاءل الأجيال القادمة بروح السماحة التي تسود خلال هذا الشهر الذي تظل فيه الشعلة الأولمبية وهاجة لترمز إلى قدرة الإنسان على السلام وتحدي كافة السلبات. فتختلط دموع النصر بمشاعر عدم تحقيق الهدف لأن الجميع يشعرون بالفخر تجاه

دولية مختلفة، بما فيها كأس العالم في بطولة المصارعة، في بواس، إيداهو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. إن المجال الرياضي لم يسلم من الوقوع في شرك التدابير التي تشكل الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو أمر رفضه المجتمع الدولي بقوة.

إن الرياضة في كوبا حق للشعب ومجانية. وهناك اليوم أكثر من ١,٥ مليون مواطن يشاركون بانتظام في الرياضة أو التمارين البدنية تحت توجيه أفراد محترفين. ويتلقى أكثر من مليونين من الأطفال والمراهقين والطلاب الشباب تدريباً بدنياً ورياضياً بواسطة معلمينهم. وتعني التمارين البدنية بالنسبة لكبار السن، وللنساء الحوامل ومجموعات المواطنين الأخرى، صحة جيدة، وحياة أطول، ونوعية حياة أفضل.

وحصل في بلدنا على مر السنين أكثر من ٣٠.٠٠٠ فرد على شهادات في تعليم التربية البدنية والرياضة. ويقوم ٨.٠٠٠ رياضي مهني ومدرب كوبي بتقديم خدمات في عشرات البلدان التي نافس رياضيوها رياضيينا فيما بعد، وفازوا عليهم في بعض المناسبات. وعلاوة على ذلك، تساعد الحكومة الكويتية على تعزيز الرياضة في بلدان العالم الثالث. والدليل على ذلك المدرسة الدولية للتربية البدنية والرياضة، التي ينتمي طلبتها من الشباب إلى أكثر من ٥٠ بلداً من تلك البلدان، وسيتخرجون مهنيين أكفاء في مجالات الرياضة المختلفة.

لقد قال الرئيس فيديل كاسترو،

”إن الرياضة رفاهة. إنها مستوى معيشة، إنها صحة، إنها متعة وشرف للشعب، وربما تكون أكثر الأدوات فعالية لمكافحة الاتجاهات الإجرامية، والمخدرات، وشرور كثيرة أخرى تحيق بالمجتمعات الحديثة“.

التقليد - في جلب منظور وخبرة الشعب الأمريكي مباشرة إلى نظر الجمعية في المسائل التي تؤثر علينا جميعاً.

ويتشرف وفد الولايات المتحدة أن ينوه اليوم بوجود وزير خارجية اليونان السيد جورج باباندريو؛ ورئيس اللجنة الأولمبية الدولية، السيد جاك روج وأعضاء آخرين في اللجنة الأولمبية الدولية؛ ورئيس اللجنة الأولمبية للولايات المتحدة السيد جيمس شير؛ ووزير الرياضة في تونس السيد عبد الرحيم زواري؛ وغيرهم من الشخصيات البارزة في الحركة الأولمبية؛ والزلاء الموقرين من الدول الأعضاء؛ وغيرهم من أصحاب المقام الرفيع. ونعرب عن امتناننا لمشاركته في أنشطة هذا اليوم. وأود أن أشير إلى وجود العديد من الرياضيين الأولمبيين في هذه القاعة اليوم.

يدرك جميع المتنافسين الأولمبيين أن الأرقام القياسية وضعت لتحطم. وإن عدد مقدمي مشروع القرار القيم (A/58/L.9) المعروض علينا - ١٩١ - يحطم أيضاً رقماً قياسياً، ويتجاوز عدد مقدمي مشاريع القرارات السالفة في هذا الشأن، بل مقدمي أي مشروع قرار في تاريخ المنظمة. وهذا حقاً عمل فذ من الطراز الأول.

وبالرغم من أن الهدنة الأولمبية في شكلها الحديث لا يزيد عمرها عن ١٠ سنوات، فإنها تحيي المبدأ القديم الذي يتمتع بالإجلال فيما بين الدول والممثل في كفالة المرور الآمن لجميع المعنيتين إلى أولمبيا ومشاركته في الألعاب. وكان وفد الولايات المتحدة من مقدمي خمسة مشاريع قرارات سابقة اعتمدها الجمعية العامة في هذا المجال: قبل الألعاب الأولمبية المعقودة في ليليهامر وأتلانتا وناغانو وسيدني وسولت ليك سيتي. ويشارك وفد بلدي اليوم بكل حماس في توافق الآراء، عشية الألعاب الأولمبية في أثينا. ويتعهد الرياضيون بشرفهم بدعم قيم اللعب التزيه والتنافس الشريف. ويعمل مشروع القرار المعروض علينا وتوافق الآراء

الإنسانية التي تجمعنا وتوحد لدينا حب الحياة والتعمير وتحثنا على نبذ القتل والدمار.

إيماناً منا بما سبق من مُثل وقيم، وانطلاقاً من حضارة أقامت أسسها على السلام والعدل، شاركت مصر في تقديم مشروع القرار اليوناني المتعلق بالمثل الأولمبي الذي يجسد الأهداف النبيلة. وكذلك، شاركت مصر في تقديم مشروع القرار التونسي المتعلق بالسنة الدولية للرياضة، اللذين يتفقان مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ونحن ندعو شعوب العالم أجمع أن تستلهم من مقاصد الأولمبياد والرياضة سلاماً دائماً يحقق لنا جميعاً الرخاء والعدل والمساواة، بعيداً عن الحروب والصراعات التي خلفت وراءها مشاعر الكراهية والحرمان. فعندما يتعاضم التنافس، وتتساقط الأرقام، وتسعى الدول وراء المجد الرياضي للبحث عن رموز الأقوى والأسرع والأعلى، تبقى في النهاية قيمة السلام راسخة للتواصل بين الشعوب عبر الأجيال.

السيد غيلمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن بناء عالم أفضل يسوده السلام مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة عادة على تحقيق ذلك من خلال النظر في مسائل تتصل بالسلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ونحن ننظر اليوم في كيفية بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى.

اسمي بنجامين غيلمان. وخلال عملي في مجلس النواب الأمريكي لمدة ٣٠ عاماً، ترأست لجنة العلاقات الخارجية لنحو ست سنوات. وأتشرف بأن أعمل في وفد الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين كفرد من عامة الشعب. ويتمثل الهدف من هذا الدور، على حد قول إيليانور روزفلت، التي أنشأت هذا

جديد من الوحدة فيما بين جميع الأمم وواسطة العقد في هذا العصر. واليوم، يؤدي التأكيد من جديد على الهدنة الأولمبية إلى إلزام دول العالم بذلك المطمح العالمي الكامن في قلب المثل الأولمبي الأعلى.

وبتلک الروح، يدرك شعب الولايات المتحدة ويعيش يومياً الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الألعاب الرياضية في تحقيق عالم أفضل يسوده السلام. إننا نؤمن بالمثل الأولمبي الأعلى، ونشجع الذين يعملون يومياً على جعله حقيقة واقعة - من رياضيين ومدربين وأسر ومنظمات. إذ يتعلم المرء من خلال الألعاب الرياضية قواعد اللعب النزيه والتفاهم المشترك والتضامن والصدقة. هذه هي الفضائل الرئيسية التي تسعى الأمم المتحدة إلى تجسيدها في عملها وكمثال للمجتمع العالمي.

لكن، لتكلم بصورة أكثر تحديداً. ما هي المنافع الهامة للألعاب الرياضية بالنسبة لشباب العالم؟ إنها تتمثل في أن الناس الذين يشتركون في الألعاب الرياضية يحسنون أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم. وقد ثبت أن من الأرجح أن ينضم الشباب الذين يشتركون في الألعاب الرياضية إلى فريق رياضي من أن ينضموا إلى عصابة؛ ومن الأرجح أن يثابروا على الدراسة؛ ومن الأرجح أن يتوصلوا إلى قرارات مسؤولة لصالح حياة نظيفة بعيداً عن المخدرات وغيرها من المخاطر؛ ومن الأرجح أن يواصلوا تعليمهم إلى الدراسة العليا. والنتائج حقيقية ومثيرة للإعجاب.

وتساعدنا الألعاب الرياضية على بلوغ الأهداف الإنمائية التي تركز على الإنسان، والتي اقترحتها مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. ورفع علم الأمم المتحدة في الألعاب الأولمبية بمثابة ذكرى رمزية لذلك الأمر. إلا أن هناك جوانب ملموسة أخرى. فقد عملت منظومة الأمم المتحدة في شراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية على العديد من

الذي تم التوصل إليه اليوم على تعزيز تعهد مماثل: ألا وهو تعزيز نطاق وسلطة الحركة الأولمبية وربط الرياضيين في القرن الحادي والعشرين باليونان القديمة.

وتعرب الولايات المتحدة عن سرورها البالغ إزاء عودة الألعاب الأولمبية إلى أثينا. ومنذ إحياء الألعاب الأولمبية الحديثة في أثينا عام ١٨٩٦، استضافت الولايات المتحدة الألعاب الأولمبية في ثماني مناسبات. ويجري تحقيق المثل الأولمبي الأعلى على نحو مرئي بروح من الود. فمثلاً، ساهم نحو ٢٧ ٠٠٠ متطوع في إنجاح الألعاب الأولمبية في سولت ليك سيتي. وفي تعبير مماثل عن روح الود، تتطلع الولايات المتحدة إلى استضافة الحركة الأولمبية في المستقبل. وفي عام ٢٠١٢، ستكون مدينة نيويورك قد أمضت ما يقارب ٦٧ عاماً وهي المدينة المضيفة للأمم المتحدة. ولنا آمال كبيرة في أن تستضيف مدينة نيويورك أيضاً في ذلك الوقت الدورة الثلاثين للأولمبيات. وتتصاعد الإثارة بشأن عرضها لاستضافة الألعاب، وخاصة لأن الشعلة الأولمبية ستمر يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عبر شوارع هذه المدينة أمام مقر الأمم المتحدة في طريقها إلى أثينا.

ولكن، ما هو المثل الأعلى الأولمبي بالضبط؟ إن المثل الأعلى الأولمبي يتجاوز الانتصارات والأرقام القياسية إلى اللعب النزيه والصدقة وفي نهاية المطاف، السلم. ويفيد المثل الأعلى الأولمبي ضمناً التفاهم الدولي فيما بين شبابنا من خلال الرياضة والثقافة. وهو يتجاوز التنافس الرياضي لكي يشمل الأنشطة المشتركة بين الثقافات والأنشطة الإنسانية أيضاً. ويتمثل الهدف من الحركة الأولمبية في وضع الألعاب الرياضية في خدمة التنمية المنسجمة للبشر في كل مكان، بغية تشجيع إقامة مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على الكرامة الإنسانية. وفي عام ١٨٩٤، تنبأ البارون بيير دو كوبرتين مؤسس اللجنة الأولمبية الدولية، بأن الألعاب الأولمبية الحديثة ستصبح في نهاية المطاف رمزا لعصر عالمي

تجمع حماسي للعدو من أجل الصداقة إلى سنترال بارك استعدادا لماراثون مدينة نيويورك الذي يقام يوم الأحد، ويشارك فيه أكثر من ٣٠ ٠٠٠ عداء.

وتشكل الهدنة الأولمبية صميم فلسفة الحركة الأولمبية. ومؤسسة الهدنة الأولمبية الدولية ومركزها، الواقع في أثينا، هما الرابطة لتعميم الروح الأولمبية لكي تعني أكثر من مجرد حساب للميداليات. ويسرني أن أذكر أن زملائي في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة اعتمدوا في عام ٢٠٠١ قرارا يساند الهدنة الأولمبية بنفس الروح التي تملأ مؤيدي المؤسسة. ومن خلال العمل الخيري الأمريكي، يجري التخطيط لإقامة تمثال من البرونز طوله ٢٢ قدما يسمى "الهدنة الأولمبية" لعرضه في أثينا في العام القادم. ونظرا لأن الروح الأولمبية تسعى إلى تعليم الشباب من خلال الرياضة والثقافة، فإن تلك الهدية الفنية ستصبح أيقونة لتلك الغاية.

ونحن، سواء كنا رياضيين أو مشاهدين، عندما نجتمع في المناسبات الرياضية الدولية ونشارك فيها، فإننا نتشارك في وهج المنافسة العالمية، سواء كان ذلك في حسرة الخسارة أو في مجد الفوز، ولكن الأكثر أهمية، في حسن النية الذي تتسم به المشاركة. والألعاب الرياضية أنشطة عالمية حقا تدخل في حياة جميع الأشخاص، سواء كانوا أغنياء أو فقراء، في حالة سلام أو في حالة حرب. والمنافسات الدولية، مثل الألعاب الأولمبية، تشجع جميع أمتنا على ترك خلافاتها جانبا في روح اللعب النظيف. وهي توفر للجميع مكانا للتبادل الثقافي وفرصة لتشاطر التقاليد والعادات الوطنية. ومشروع القرار المعروض اليوم يمكن جمعيتنا العامة من تأكيد حقيقة أن الروح الرياضية الطيبة تعزز ثقافة السلام والتسامح والتفاهم في جميع أرجاء العالم، لا سيما بين الشباب. ونحن بوصفنا دولا أعضاء، نقدم مثالا لشباب العالم بأداء قسَم الهدنة الأولمبية اليوم.

جبهات العمل الإنساني للقيام من خلال الألعاب الرياضية، بتحسين نوعية حياة أولئك الذين يعيشون في أكثر الظروف حرمانا وتحقيق الرفاه لهم. هناك أطفال يعيشون في مخيمات اللاجئين أو مشردين أو يعملون في ظروف عمل شاقة أو يعيشون في ظل الحروب وغير ذلك من الصراعات؛ أو في فقر مدقع أو في ظل العنف في المناطق الحضرية.

وقد شرعت إدارة التعاون الدولي والتنمية التابعة للجنة الأولمبية الدولية في تنفيذ برامج في جميع أنحاء العالم لصالح شباب العالم. وتتصدى هذه البرامج على سبيل المثال، لمعالجة الإجهاد النفسي في مخيمات اللاجئين من خلال تنظيم دورات لكرة السلة. وتجري بمساعدة خيرية من اللجنة الأولمبية الدولية إعادة بناء المرافق الرياضية التي دمرتها الحرب؛ وتقوم عيادات التدريب الرياضي بتعليم قواعد اللعب النظيف والتسامح والتفاهم؛ وتوفير المعدات لمن هم في حاجة إليها. ويجري معظم هذا الجهد بالتعاون مع جهات منها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى وجه الخصوص، فإن صندوق التضامن الأولمبي الذي أنشأته اللجنة الأولمبية الدولية ينفق ما يربو على ٠,٢ بليون دولار بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ على هيئة منح رياضية للرياضيين المحرومين في البلدان النامية. واليوم يمثل اعتماد مشروع القرار هذا الذي ابتدرته اليونان لحظة جلية لكونه أساسا عملا إنسانيا.

وتشهد الأمم المتحدة على نحو متزايد بالقوة التوحيدية الكامنة في الرياضة. وحينما تجد أسرة الأمم في بعض الأحيان أن التوصل إلى اتفاق أمر عسير، فإنها على الرغم من ذلك تتمكن من الاتفاق على الالتقاء معا في منافسة سلمية. فعلى سبيل المثال، وصل قبل يومين فقط في حديقة الأمم المتحدة خارج هذه القاعة، آلاف العدائين في

نتناول أولاً مشروع القرار A/58/L.2، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والسلام والتنمية". ويسري أن أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأردن، أرمينيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بروندي، بيرو، توغو، تيمور - ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، سوازيلند، السودان، سيراليون، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كينيا، لكسمبرغ، ليريا، ليختنشتاين، مالي، ماليزيا، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، النمسا، النيجر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.2؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.2 (القرار ٥٨/٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): نتقل الآن إلى مشروع القرار A/58/L.9، المعنون "بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.9؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.9 (القرار ٥٨/٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

وتود الولايات المتحدة أن تبدي رأيها فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.2 بشأن السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. ففيما يتعلق بذكر الأهداف الإنمائية للألفية، نود أن نشير إلى أن قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ قد اتفقوا على مساندة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وتلك الأهداف المتفق عليها دولياً توضح شراكة متوازنة للتنمية مفقودة في الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، بينما نؤيد أهداف تونس الجديرة بالثناء فيما يتعلق بالاتفاقية المقترحة لمكافحة تعاطي المخدرات المنشطة، فإن لدى دولتنا بعض التحفظات فيما يتعلق بالإشارات إلى تلك الاتفاقية المقترحة. فنحن نرى أنه سيكون من الأفضل كثيراً أن نتناول هذه المسألة بعناية لكي لا نقوض أو نكرر الجهود الحالية المبذولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في الرياضة.

وكما أعلم من زملائي هنا اليوم، إن الرياضة والدبلوماسية تسعيان إلى توطيد الصداقة بين الشعوب، واللعب النظيف يعني مشاركة اللاعبين ذوي الاهتمامات والمقدرات المختلفة على أساس متكافئ. وفي ختام بياني، أود أن أشير إلى أن المثل الأولمبي الأعلى، في الواقع، أنشودة للتسامح والتفاهم بين جميع الشعوب والثقافات. وهو دعوة إلى التنافس، لكن التنافس مع احترام الآخرين. والروح الأولمبية، في مثلها العليا، مدرسة للديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/58/L.2 و A/58/L.9.

في العقود المقبلة. وفي السنوات الأخيرة، وفرت الطاقة النووية حوالي ١٦ في المائة من الإنتاج الكهربائي في العالم ولا تزال مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن أن يوفر الكهرباء بمقدار كبير وبأدنى تأثير على البيئة نسبيا.

ومن بين ٣٣ مفاعلا نوويا تحت الإنشاء حاليا، يوجد ٢٠ في آسيا. وفي مناطق أخرى، ينصب التركيز الأكثر إلحاحا على عمليات تحسين الطاقة، وإعادة تشغيل مفاعلات أغلقت في السابق، وتمديد التراخيص. وعلى سبيل المثال، تم تمديد تراخيص ١٦ مفاعلا في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ٦٠ عاما، وتوجد طلبات أخرى عديدة قيد الاستعراض.

ولكن التوقعات الطويلة الأجل فيما يتعلق بالطاقة النووية ستعتمد على نجاح صناعة الطاقة في معالجة الشواغل المرتبطة بالتخلص من النفايات، والانتشار، والسلامة والأمن، وستعتمد أيضا في الوقت ذاته على تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية لمفاعلات المستقبل. وهناك قرابة ٢٠ دولة عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل حاليا في مشاريع لوضع تصميمات للمفاعلات ودوائر الوقود من شأنها أن تعالج بعض هذه الشواغل، ويستكشف عدد من البلدان أيضا التوليد النووي المشترك للهيدروجين من أجل تلبية الطلبات على الطاقة الأنظف في قطاع النقل.

وفي إطار برامج الوكالة للتعاون التقني، تكتسب التطبيقات النووية أهمية متزايدة بوصفها أدوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مجال الصحة البشرية، من المتوقع أن يتضاعف عدد الحالات الجديدة لمرض السرطان في العالم النامي إلى ١٠ ملايين حالة سنويا بحلول عام ٢٠١٥ حيث يزداد معدل العمر المتوقع وتتغير أساليب الحياة. ولكن ليس لدى أغلب البلدان النامية الأعداد الكافية من المهنيين في قطاع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/58/312)

مشروع القرار (A/58/L.10)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي يعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٢.

السيد البرادعي (تكلم بالانكليزية): كانت السنة الماضية فترة تحديات ومنجزات كبيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي مجال عدم الانتشار النووي، ما فتئت الوكالة تجتذب الاهتمام وأثبتت قدرتها على إجراء التحقق الموضوعي والجدير بالثقة، ولكن ما زلنا نواجه عددا من الحالات الصعبة التي لم تحل. وفي مجال السلامة والأمن النوويين، تحدث أعمالنا أثرا ونرى تحسنا عاما، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب فعله. وفي مجال التكنولوجيا النووية، تسهم الوكالة في التنمية المستدامة من خلال برنامجها للتعاون التقني، وذلك مع تزايد التقدير لفوائد التطبيقات النووية. وبينما تظل الإمكانيات الكامنة للطاقة النووية كبيرة باعتبارها مصدرا للطاقة نظيفا بيئيا، فإنها لا تزال في حالة جمود بسبب عدد من الشواغل المرتبطة بها. واليوم تتاح لي الفرصة لأستعرض بعض أنشطة الوكالة في كل واحد من هذه المجالات بمزيد من التفصيل.

في مجال الطاقة النووية، من الواضح أن الحاجة الماسة إلى التنمية البشرية المستدامة ستقتضي زيادة إمدادات الطاقة

إيكولوجية مختلفة. وأحد الأمثلة على ذلك تحسين أصناف الأرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي احتفال بالحصاد في آب/أغسطس، أعربت الحكومة الإندونيسية عن تقديرها للأثر الاقتصادي الإيجابي والمستدام لصنف أرز ذي إنتاجية أعلى ونوعية أفضل، أنتج باستخدام أشعة غاما، وأدخل بنجاح في ٢٠ إقليمًا إندونيسيًا. ونحن نتوقع في المستقبل طرح سبعة أصناف أرز جديدة على الأقل في هذه المنطقة خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

ويقدم برنامج الوكالة للتعاون التقني مساعدات قيمتها حوالي ٨٠ مليون دولار سنويا وما زال يشكل آلية رئيسية لتنفيذ مهمة أساسية للوكالة، هي: "الذرة من أجل السلام". ولا تزال أمانة الوكالة تعمل على وضع التدابير اللازمة لضمان أن تحقق مشاريع التعاون التقني، مثل التي ذكرتها من قبل، مكاسب دائمة وملموسة للدول الأعضاء المستفيدة منها. والجهود مستمرة لتحسين التخطيط لاستراتيجيات التعاون التقني الوطني من خلال الحوار المبكر والمباشر مع الدول الأعضاء، ولضمان الالتزام الحكومي القوي والتركيز على مشاريع أقل ولكن ذات نوعية أجود. وقد وسعنا نطاق رصدنا لأثر مشاريع التعاون التقني حتى نزيد جودتها وأهميتها وفعاليتها واستدامتها، وما زلنا نبي شراكات مع المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين الآخرين ونتوسع فيها بهدف دعم موارد الوكالة المحدودة، وجذب مزيد من الاهتمام إلى فوائد التكنولوجيات النووية، وفي بعض الحالات الاستفادة من الخبرة التقنية للمنظمات الأخرى بغية تعزيز أثر التقنية النووية.

وسلامة وأمن الأنشطة النووية في كل أنحاء العالم ما زالا يمثلان عاملا أساسيا لمستقبل التكنولوجيا النووية. ويسعدنا أن نشير إلى أن تحسين السلامة النووية مستمر في محطات الطاقة النووية في شتى أنحاء العالم، وأن المزيد من البلدان ترفع معايير أدائها في مجال الحماية الإشعاعية، وأن

الصحة أو أجهزة العلاج بالإشعاع لمعالجة مرضاها المصابين بالسرطان بشكل فعال. وفي الواقع، تفتقر حوالي ١٥ دولة أفريقية وعدد من البلدان في آسيا إلى وجود حتى جهاز واحد للعلاج بالإشعاع لديها. وما فتئت الوكالة تعمل مع بعض شركائها الأساسيين، مثل منظمة الصحة العالمية، لتوفير التدريب وبعثات الخبراء والمعدات لدعم البرامج الوطنية والإقليمية للعلاج بالإشعاع، وكذلك المشاريع المقامة في مجال الطب النووي، والدراسات المتعلقة بالتغذية، ومجالات أخرى عديدة متصلة بالصحة. وكانت النتيجة الواضحة بجلاء لدعم الوكالة في كل أرجاء أفريقيا تحقيق زيادة قدرها حوالي ٣٥ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية في عدد مرضى السرطان الذين يتلقون العلاج في البلدان المشاركة والأطراف في اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي - وهذه زيادة تمثل ما يقرب من ٦ ٥٠٠ مريض سنويا.

وفي مجال إدارة الموارد المائية، يعيش أكثر من سدس سكان العالم في مناطق لا تصلها مياه الشرب النقية، ومن المنتظر أن تسوء هذه الحالة بدرجة كبيرة ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات سريعة وفعالة. وتستخدم الهيدرولوجيا النظرية في أكثر من ٨٠ مشروعا من مشاريع الوكالة لرسم خرائط مستودعات المياه الجوفية وإدارة المياه السطحية والجوفية، وكشف التلوث والسيطرة عليه، ورصد تسرب المياه من السدود وسلامتها. وعلى سبيل المثال، جمع مشروع إقليمي للهيدرولوجيا النظرية يُنفذ حاليا في أمريكا اللاتينية أكثر من ٣٠ معهدا للمياه بغية معالجة حالات نقص المياه، وانتهى المشروع بنجاح من وضع نماذج نظرية لإجمالي سبعة مستودعات مياه جوفية في إكوادور وبيرو وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا.

وما فتئت الوكالة تعمل منذ سنوات عديدة مع الدول الأعضاء على التوليد بالطرفة الوراثية لسلاسلات من محاصيل غذائية رئيسية ذات إنتاجية جيدة جدا في ظروف

مستوى معايير الوكالة. وينبغي استكمال التحديث لجميع المعايير الحالية للوكالة في موعد لا يتجاوز أواخر العام المقبل. وفي أثناء السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة، نأمل أن نسد الفجوات المتبقية في التغطية - مثل معايير السلامة المتعلقة بمستودعات النفايات الجيولوجية - وأن نضع موضع التنفيذ هيكلًا أكثر ترابطًا لمجموعة معايير الوكالة. وينبغي أن تقبل تلك المعايير وأن تنفذ في جميع أنحاء العالم بوصفها المرجع العالمي للسلامة النووية والوقاية من الإشعاع.

تقدم خدمات الوكالة لاستعراض السلامة والتقييم المساعدة للدول الأعضاء في تطبيق معايير الوكالة للسلامة وتوفير ردودا مفيدة بشأن فعاليتها. وبدأت هذه الخدمات على وجه الخصوص في مجال سلامة المنشآت، ولكنها تتوسع لأن لتشمل عدة مجالات تتمثل في الإشعاع والنفايات المشعة وسلامة النقل أيضا. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، أن خدمات السلامة والمساعدة لبلدان وسط وشرق أوروبا التي تشغل مفاعلات لتوليد الطاقة، ظلت في لب برامج المساعدة التقنية لهذه البلدان طوال العقد الماضي، وما نجم عن ذلك تأثير إيجابي واسع وملحوس على السلامة التشغيلية لتلك المنشآت. ولا يزال الطلب على خدمات الوكالة كبيرا. ويضم تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٢ قائمة بأكثر من ٦٠ بعثة سلامة من شتى الأنواع أوفدت إلى ٢٩ دولة. ويشكل مجموع نتائج الخدمات كما هائلا من الخبرة في مجال السلامة من مختلف أرجاء العالم.

وتواصل الوكالة بذل جهودها لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين حمايتها من الإرهاب النووي والإشعاعي بسرعة غير عادية على جبهات متعددة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونحن نعمل في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، أرسلنا ما يقرب من ٤٠ بعثة استشارية وبعثة تقييم وعقدنا أكثر من ٥٠ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل. وعززت الوكالة أيضا تعاونها بشأن

خطوات هامة قد اتخذت في العامين الماضيين لتحسين الأمن النووي.

والجمال الذي لا يزال يحتاج إلى التحسين هو الاستفادة من التجارب السابقة. فعندما تقع حوادث في منشآت نووية، من الضروري أن يتم إبلاغ المنشآت النووية ذات الصلة بشكل سليم عن هذه التجارب العملية والدروس المستخلصة منها، وأن تُدرج، حسب الاقتضاء، في ممارساتها التشغيلية. ويبقى التركيز حاليا على هذا المجال.

أثبت وضع واعتماد معايير ملزمة قانونا أنه آلية قوية لتعزيز السلامة في العالم بأسره. ولا تزال اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي تمثلان آليتين لبعثات الوكالة للاستجابة للدول الأطراف أثناء الحالات الطارئة. وتزيد الوكالة مشاركتها في اتفاقية الأمن النووي من خلال الإبلاغ، مثلما هو مطلوب منها، عن الاتجاهات والمسائل التي تلاحظ أثناء بعثاتنا المتعددة المعنية بالسلامة، وبدأ نفاذ الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة قبل ما يقرب من عامين. ومع ذلك، هناك دول عديدة لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقيات وهناك بعض المجالات الرئيسية لدورة الوقود النووي لا تزال غير خاضعة لاتفاقيات.

وإحدى الاتفاقيات التي تلقت أخيرا اهتماما متزايدا اتفاقية عام ١٩٧٩ للحماية المادية للمواد النووية. وفي السنتين الماضيتين، أصبحت ٢٠ دولة إضافية أعضاء في الاتفاقية مما يعبر عن أهمية نظام الأمن النووي الدولي. وتعمل الدول الآن على صياغة تعديل تمس الحاجة إليه لتوسيع مجال الاتفاقية وآمل أن يعتمد عما قريب.

ويسرني أيضا أن أبلغ عن تقدم جيد في المراجعة والتحديث المتواصلين لمعايير السلامة الدولية لكي تصل إلى

على التحقق - وعلى وجه الخصوص، قدرتها على تأكيد أنه لم يتم تحويل المواد النووية المعلن عنها لأغراض غير سلمية فحسب، ولكن أيضا، وبنفس القدر من الأهمية، التأكد من عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها.

ومع ذلك، لا تزال هذه السلطة الموسعة، بعيدة كثيرا عن أن تكون عالمية. وللأسف، هناك ٤٦ دولة لم تف بعد بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لبدء نفاذ اتفاقات الضمانات مع الوكالة، وبعد أكثر من ست سنوات من موافقة الوكالة على البروتوكول النموذجي الإضافي، لا يوجد لدى أكثر من ١٥٠ دولة بروتوكول نموذجي إضافي ساري المفعول. إنني أحث بشدة جميع الدول الأعضاء التي لم تبرم اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية المطلوبة ولم تنفذها بعد، على أن تفعل ذلك في وقت مبكر. ومثلما ذكرت مرارا، إذا أريد للوكالة أن توفر التأكيدات المطلوبة، يجب أن تكون لها السلطة المطلوبة.

لا تزال الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تحديا خطيرا ومباشرا لنظام عدم الانتشار النووي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لم تنفذ الوكالة أي أنشطة للتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولذلك لا يمكن أن توفر أي مستوى من التأكيدات بشأن عدم تحويل المواد النووية. وما زلنا نركز على ضرورة التسوية الشاملة للأزمة الكورية من خلال الحوار، وآمل أن تؤدي المباحثات السداسية إلى هذه التسوية. وأثق بأن تكفل أي تسوية مستقبلية، ضمن أمور أخرى، عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نظام عدم الانتشار النووي وأن تعطى الوكالة السلطة والموارد اللازمة لكي تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمصادقية.

مسائل الأمن النووي مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) والاتحاد البريدي العالمي والمفوضية الأوروبية.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بأمن المصادر المشعة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا تزال هناك بعض أوجه النقص. وتوضح المعلومات الواردة في قواعد بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع بالإضافة إلى تقارير عن اكتشاف خطط لأجهزة نشر المواد الإشعاعية - ما يسمى بالقنابل القذرة - أنه لا تزال هناك سوق للحصول على المصادر المشعة واستخدامها لأغراض خبيثة. وقد أرسلت بعثات تقييم من الوكالة إلى جميع أنحاء أوروبا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتقييم قدرات الدول الأعضاء على اكتشاف المواد الذرية والمواد المشعة الأخرى على حدودها ومساعدتها على التصدي للتهريب. وفي السنة الماضية، ساعدت بعثات الوكالة الموفدة إلى عدد من الدول على استعادة وتصنيف المصادر المشعة المضبوطة في حالات التهريب وكفالة سلامتها. وستواصل الوكالة بذل جهودها لتحسين سلامة وأمن المصادر.

ووضعت أحداث العام الماضي نظام عدم الانتشار النووي تحت ضغط في عدد من الجبهات وأوضحته الضرورة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لتقوية النظام. ودور الوكالة بوصفها هيئة مستقلة وموضوعية للقيام بالتحقق، يظل دورا حيويا لفعالية النظام.

لقد صممت أنشطة الوكالة في مجال التحقق للاستيثاق من أن يقتصر استخدام المواد والمنشآت النووية على الأغراض السلمية. وفي بواكير التسعينات وبعد اكتشاف برنامج الأسلحة النووية السري في العراق، تعهد المجتمع الدولي بمنح الوكالة السلطة اللازمة لتعزيز قدراتها

ضمانات شاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وبشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. ويؤسفني أن أبلغ بأني لم أتمكن من إحراز أي تقدم بشأن تنفيذ هذه الولاية المهمة ذات الصلة المباشرة بعدم الانتشار والأمن في الشرق الأوسط. ويتعاون جميع الجهات المعنية، أمل أن أمضي قدما بهذه الولاية في العام المقبل. ومن الأساسي، في رأيي، أن يصحب التسوية الشاملة في الشرق الأوسط إنشاء هيكل أممي إقليمي يشمل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي رأيي أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون وجود هيكل كاف للأمن، وهذا بدوره يتعذر تحقيقه في غياب التسوية السلمية. وينبغي إذن السعي وراء الهدفين بالتوازي.

لقد أولى مجلس المحافظين هذا العام اهتماما كبيرا لتنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية. وفي أيلول/سبتمبر اتخذ مجلس المحافظين قرارا بحث فيه إيران على إظهار تعاون استباقي ومعجل، والتدليل على الشفافية الكاملة بتزويد الوكالة بإعلان يتضمن جميع أنشطتها النووية. وأوضح مجلس المحافظين أن من الضروري والعاجل الانتهاء بأسرع ما يمكن من جميع المسائل المعلقة، لتمكين الوكالة من توفير الضمانات المطلوبة.

ومؤخرا، تلقينا من السلطات الإيرانية ما زعمت أنه إعلان واف ودقيق للأنشطة النووية السابقة والحالية في إيران، ونحن بصدد التحقق من ذلك الإعلان. وأعربت إيران أيضا عن نيتها في إبرام بروتوكول إضافي لاتفاقها للضمانات الذي يُعد الأساس لقدرتنا على توفير الضمانات الشاملة. وسوف أرفع تقريرا لمجلس محافظي الوكالة في وقت لاحق من هذا الشهر عن حالة تنفيذنا للضمانات في إيران.

واستشرافا للمستقبل، نرى من الواضح أنه لا بد من أن يكون لدى الوكالة ما تحتاجه من سلطة ومعلومات

بعد انقطاع لما يقرب من أربع سنوات، استأنفت الوكالة أنشطتها للتحقق في العراق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بموجب ولاية نص عليها قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ومن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، سعت الوكالة إلى تحديد ما إذا كان أي شيء قد تغير في العراق وماذا تغير هناك خلال السنوات الأربع الماضية بشأن أنشطة وقدرات العراق النووية. وعندما توقفت الوكالة عن تنفيذ أنشطتها القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن، لم نجد أي أدلة على إحياء العراق لأنشطته المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن، وبالنظر إلى غيابنا لفترة أربع سنوات، لم يكن الوقت المتوافر لأعمال التفتيش المتجددة كافيا لكي تنهي الوكالة استعراضها وتقييمها الشاملين.

ولا تزال ولاية الوكالة في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة سارية. وفي شهر أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الذي أعرب فيه، ضمن جملة أمور، عن عزمه على إعادة النظر في ولاية الوكالة وولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ونحن ننتظر نتائج ذلك الاستعراض وإرشادات إضافية من المجلس. ونظرا للموقف في العراق، اعتقد أن من الحكمة أن يعود مفتشو الأمم المتحدة والوكالة إلى العراق، لاستكمال سجل الأسلحة و، من خلال تنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن للرصد على الأمد الطويل، توفير تأكيدات مستمرة بعدم استئناف الأنشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وفي هذه الأثناء، أرجو أن تبلغ الوكالة بنتائج أي أنشطة تفتيش حالية في العراق ذات صلة بولايتنا، بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وبموجب الولاية المعطاة لي من المؤتمر العام للوكالة، واصلت التشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن تنفيذ

وينبغي لنا بالمثل أن ننظر في الأخذ بنهج متعددة الجنسيات لإدارة وتصريف الوقود المستهلك والنفايات المشعة. ففي الوقت الحالي، يوجد لدى أكثر من ٥٠ بلداً وقود مستهلك مخزون في مواقع مؤقتة في انتظار إعادة معالجته أو التخلص منه. وليس لدى كل البلدان الظروف الجيولوجية الملائمة لهذا التخلص؛ وبالنسبة للعديد من البلدان التي تنفذ برامج نووية صغيرة، تشكل الموارد المالية والبشرية المطلوبة لبناء وتشغيل مرفق جيولوجي للتخلص من النفايات عبئاً لا تطيقه. وفي رأبي أن هذه الاقتراحات مجتمعة من شأنها أن توفر للمجتمع الدولي تأكيدات معززة بأن الأجزاء الحساسة من البرامج المدنية لدورة الوقود النووي ليست عرضة لسوء الاستخدام.

ولا تزال الوكالة تضطلع بدور أساسي في كفالة تقاسم فوائد التكنولوجيا النووية عالمياً لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان مباشرة الأنشطة النووية بشكل مأمون، وتوفير الحماية الكافية للمواد والمنشآت النووية والإشعاعية، ووجود نظام تفتيش موثوق به للتحقق من الامتثال للالتزامات عدم الانتشار.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين للخطاب الذي ألقاه الرئيس أيزنهاور أمام هذه الجمعية تحت عنوان "الذرة من أجل السلام"، والذي أفصح فيه عن رؤية كان يتشاورها معه العديد من زعماء العالم، رؤية تمكّن البشرية من الاستفادة إلى أقصى حد من مزايا الطاقة النووية، مع التقليل من مخاطرها إلى الحد الأدنى. وتلك الرؤية هي التي حدت إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تغيرت أمور كثيرة منذ ذلك الحين، وأعتقد أن الوقت مناسب الآن لأن نقيّم نجاحاتنا وإخفاقاتنا، ونعقد العزم على القيام بكل ما يتطلبه الحال، بما في ذلك اتباع أساليب تفكير جديدة، والأخذ بنهج غير تقليدية، لكفالة أن تظل الطاقة

وموارد حتى تكون قادرة على تزويد المجتمع الدولي بضمانات عدم الانتشار الموثوق بها والمطلوبة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً من أجل تحقيق عالمية نظام عدم الانتشار. وعلينا أيضاً أن نكون أكثر حزمًا في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في العالم - مثل الصراعات الإقليمية المزمّنة وغيرها من أسباب زعزعة الاستقرار - التي تعرض على انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا كذلك أن نعمل معاً لوضع وإرساء نظام للأمن الجماعي لا يعتمد على الأسلحة النووية، ويعجّل بعملية نزع السلاح النووي.

لقد بينت الأحداث الأخيرة أن نظام عدم الانتشار يعاني من إجهاد متزايد. فحالة العالم في الوقت الراهن تختلف عما كانت عليه في أواخر الستينات حينما كانت المفاوضات لا تزال جارية بشأن معاهدة عدم الانتشار. والاختلاف الأساسي هنا هو أنه أصبح من الأسر بكثير الآن الحصول على المعلومات والخبرة اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. وهذا يستوجب مزيداً من التشديد على أهمية التحكم في الوصول إلى المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة.

وفي ضوء التهديد المتزايد بانتشار الأسلحة النووية، سواء من جانب الدول أو من جانب الإرهابيين، فلعلّه يكون من المجدي الآن التفكير بجدية في مدى استصواب تقييد استخدام عمليات معالجة المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية - أي البلوتونيوم المستخلص واليورانيوم عالي الإثراء - في البرامج النووية المدنية، وكذلك إنتاج مواد جديدة من خلال إعادة المعالجة والإثراء، وذلك بالاتفاق على قصر تلك العمليات على المنشآت الخاضعة للرقابة المتعددة الجنسيات. ويلزم، بطبيعة الحال، أن تصاحب تلك القيود قواعد ملائمة لضمان توافر الإمدادات للمستعملين المحتملين.

مولدوفا، سلوفاكيا، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا، كازاخستان، كوستاريكا، كينيا، المكسيك، موريشيوس، موناكو، نيوزيلندا، الهند. ويحدوني الأمل في انضمام مقدمين جدد إلى القائمة قبل اعتمادنا مشروع القرار.

وأود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، على البيان الذي أدلى به منذ قليل، والذي تضمن معلومات تستكمل تلك الواردة في التقرير السنوي. وكل هذه المعلومات تسلط الضوء على نطاق وأهمية النتائج التي أحرزتها الوكالة خلال السنة المنصرمة.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا العام، يختلف اختلافا ملحوظا من حيث الشكل عما كان عليه في السنوات السابقة. وهذه محاولة منا لزيادة ترشيد عملنا وعمل زملائنا في فيينا، مع الحفاظ على جوهر الرسالة التي توجهها الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي من خلال اعتمادها مشروع القرار.

ونحن ندرك جميعا أنه منذ عام ١٩٩٠، وهو العام الذي اتخذت فيه الجمعية العامة آخر ما كان يطلق عليه القرارات الإجرائية بخصوص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أخذ طول تلك القرارات يتزايد بسرعة وبلا لزوم. وكان ذلك يعكس حرصا مفهوما من جانب بعض الدول الأعضاء على أن تبرز في القرار جوانب عمل الوكالة التي كانت بالنسبة لها بالغة الأهمية. وكان النص الأطول يقترن لا محالة بعملية صياغة مطولة وأكثر صعوبة؛ وكثيرا ما كانت تلك العملية تتضمن مناقشة لمسائل سبق التفاوض عليها والبت فيها أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بالنظر إلى تلك التطورات، وفيما يتعلق بتعزيز فعالية جهودنا، قرنا هذا العام تقديم مشروع قرار يمثل حلا وسطا بين قرارات الماضي الإجرائية والنداء الموضوعي للسنوات الأخيرة. وبالمقارنة بالعام الماضي سيكون عندنا قرار أقصر

النوعية مصدرا للأمل والازدهار، بدلا من أن تكون أداة لتدمير الذات.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن امتناننا الدائم لحكومة النمسا التي تستضيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أكثر من أربعة عقود، وتحيطها بأسمى مظاهر الكرم والحفاوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا ليعرض مشروع القرار A/58/L.10.

السيد نونيث غارثيا - ساووكو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بصفتي ممثل إسبانيا ورئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/58/L.10 المتعلق بالتقرير السنوي للوكالة. وقائمة مقدمي ذلك النص تتألف من البلدان التالية، فضلا عن إسبانيا: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بولندا، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا والجبل الأسود، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكويت، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وبعد أول تعميم للوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، باكستان، البرازيل، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية

الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية (GC (47)/RES/10A)؛ وبشأن المعارف النووية (GC (47)/RES/10B)؛ وبشأن تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية (GC (47)/RES/10C)؛ وبشأن استعمال الهيدروولوجيا النظرية في مجال إدارة الموارد المائية (GC (47)/RES/10D)؛ وبشأن خطة لإنتاج المياه الصالحة للشرب بطرق اقتصادية من خلال استعمال مفاعلات نووية صغيرة ومتوسطة الحجم (GC (47)/RES/10E).

وفي مجال التحقق، صدرت ثلاثة قرارات: بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته وتطبيق البروتوكول النموذجي الإضافي (GC (47)/RES/11)؛ وبشأن تنفيذ اتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (GC (47)/RES/12)؛ وبشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (GC (47)/RES/13).

وبالإضافة إلى هذا، صدر بيانان رئاسيان: أحدهما بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق (GC (47)/DEC/12)؛ والآخر بشأن القدرات النووية الإسرائيلية والتهديد الذي تمثله (GC (47)/DEC/13).

وكما بينت من قبل، فإن مشروع القرار الذي نعرضه على الجمعية العامة يذكر أيضا قرارين ومقررًا ليست ذات طابع موضوعي، لكنها تشير إلى مسائل موضوعية: القراران GC (47)/RES/14A و B بشأن توظيف العاملين في أمانة الوكالة وبشأن المرأة في الأمانة، على التوالي، وأيضا المقرر الصادر عن المؤتمر العام والمتعلق بتعديل المادة سادسا من النظام الأساسي للوكالة (GC (47)/DEC/14).

وأود أن أذكر، كتعليق نهائي، أن كل القرارات والمقررات المعتمدة في آخر مؤتمر عام كانت نتيجة لمناخ

بشكل ملحوظ - ربما أقل من النصف - إلا أنه يحتفظ بالجوهر الأساسي.

على أي حال، إن مشروع القرار والتقرير السنوي يوفران معا معلومات كافية لإعطاء صورة شاملة لعمل الوكالة في الآونة الأخيرة وتقديم بيان مفصّل عن الأنشطة في المجالات ذات الأهمية الخاصة. ومن أجل تركيز اهتمام الجمعية على أهم أنشطة الوكالة، لا يشير مشروع القرار إلى القرارات والمقررات المعتمدة في المؤتمرات العامة الأخيرة للوكالة والمتعلقة بمسائل الميزانية أو المسائل الإجرائية. وهذا يعني أن من بين القرارات الاثنتين والعشرين والمقررات الخمسة الصادرة، لم يذكر إلا ١٤ قرارا موضوعيا وثلاثة مقررات موضوعية، وبموجب الفقرة ٢ من مشروع القرار، تحيط الجمعية العامة علما بكل واحد من تلك القرارات والمقررات التي، فيما عدا استثناءات سائير إليها بعد قليل، تتعلق بواحد من دعامات أنشطة الوكالة الثلاث: الأمان النووي، ونقل التكنولوجيا والتحقق من الاستخدام السلمي.

وبشكل محدد، في مجال الأمان النووي، الذي يتضمن الحماية من الإرهاب النووي، صدرت أربعة قرارات للوكالة: قرار بشأن التعاون في مجال المواد الإشعاعية والنقل الآمن وإدارة النفايات (GC (47)/RES/7A)؛ وقرار بشأن مدونة السلوك المتعلقة بالمصادر الإشعاعية (GC (47)/RES/7B)؛ وقرار بشأن النقل الآمن (GC (47)/RES/7C)؛ وقرار يتعلق بالتقدم المحرز بشأن التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي والإشعاع (GC (47)/RES/8).

وفي مجال نقل التكنولوجيا، صدرت ستة قرارات: بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة (GC (47)/RES/9)؛ وبشأن تعزيز أنشطة

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي كانت من بين أنشط الدول المشاركة في المؤتمر العام السابع والأربعين للوكالة، الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ترحب بنتائج المؤتمر وبالقرارات الخمسة عشر والمقررات الخمسة التي اعتمدت هناك.

إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول المنتسبة من مقدمي مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/58/L.10) وتؤيد مضمونه تمام التأييد. وتود أيضا أن تشكر رئيس مجلس محافظي الوكالة، السفير نونيز غارسيا - ساوكو، على عرضه. ويعكس مشروع القرار اتفاقا واسعا بين الدول الأعضاء في الوكالة، وهو نتيجة مشاورات مكثفة في فيينا. ونحن نثني على رئيس مجلس محافظي الوكالة لجهوده، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء.

وفي المجلس الأوروبي الذي عقد في تسالونيكي في حزيران/يونيه من هذا العام، أكد رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي من جديد التزامهم بمقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبهدف منع توسيع برامج الانتشار في أنحاء العالم ووقفها وعكس اتجاهها إذا أمكن ذلك. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن وجود نظام لعدم الانتشار النووي ذي طابع عالمي، يدعمه نظام ضمانات دولية قوي، شرط أساسي للأمن الجماعي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية لهذا النظام العالمي لعدم الانتشار، ونظام الوكالة للضمانات أداته الدولية الأساسية. والاتحاد ملتزم التزاما تاما بالمعاهدة وسيواصل بذل جهوده للحفاظ على سلطة وسلامة المعاهدة.

إن الاعتماد والتنفيذ العالميين لاتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية يمثلان بلا ريب أمرا أساسيا لنظام ضمانات فعال وموثوق. ويعتبر الاتحاد الأوروبي

الحوار البناء الذي يسود في الوكالة، وأنها اعتمدت بتوافق الآراء.

يبقى لي فقط أن أشكر الدول الأعضاء على التأييد الواسع الذي حظي به هذا النهج الجديد، وعلى وجه الخصوص نص مشروع القرار A/58/L.10، خلال المشاورات غير الرسمية التي ترأستها في فيينا، والتي أسفرت عن توافق آراء واسع قوي. وقد كشفت المشاورات التي أجريتها خلال الأسبوع الماضي في نيويورك عن تأييد واسع للمبادرة. وفي ذلك الوقت، طلبت من الدول الحاضرة في المشاورات ألا تعيد فتح المسائل التي جرى التفاوض بشأنها واتفق عليها فعلا في فيينا. وفي هذه المرحلة، أود أن أكرر ذلك النداء لكل الدول، وأعرب عن ثقتي بأن يعتمد مشروع القرار A/58/L.10 بأغلبية كبيرة، أو بتوافق الآراء، إن أمكن ذلك.

السيد تريززا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولاتفيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ والبلدين المنتسبين إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا والنرويج، تعلن تأييدها لهذا البيان.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه بشأن تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٢ وعلى تقديمه إلى الجمعية العامة معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال سنة ٢٠٠٣. ويشي الاتحاد الأوروبي على أمانة الوكالة ومديرها العام للعمل الممتاز الذي قامت به الوكالة ولأهمية النتائج التي تحققت في العام الماضي.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استطاعت أساساً أن تقبل الصفقة التوفيقية التي أدت إلى زيادة كبيرة في الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نتيجة لاحتياجات الوكالة الاستثنائية المقبلة التي لا يمكن تفاديها في أنشطتها الخاصة بالتحقق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده الكامل للمدير العام للوكالة في جهوده المستمرة لتحسين فعالية الوكالة. ويتطلب الأخذ بنهج يستند إلى النتائج في وضع الميزانية إدارة حازمة وتحديداً واضحاً للأنشطة الشاملة. وينبغي تشجيع عملية النهوض بالتعاون والتنسيق بين الإدارات، بما يؤدي إلى مزيد من التعاضد واستخدام أفضل للموارد، سواء في ذلك البشرية أو المالية.

والسلامة النووية شاغل مستمر من شواغل المجتمع الدولي، المستمر تهدف جميع الدول الأعضاء في الوكالة إلى استمرارها في التحسن. ولا يمكن التشديد بدرجة كافية على مسؤوليات الدول المنخرطة في نشاط نووي إزاء سكانها أنفسهم وجيرانها والمجتمع الدولي. وتعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه تعاوناً وثيقاً في سبيل الحفاظ على مستوى رفيع من السلامة النووية داخل الاتحاد، بما في ذلك السلامة خلال وقف تشغيل المنشآت النووية وإدارة النفايات المشعة.

ويشكل التعاون التقني، إضافة إلى الضمانات الدولية والسلامة النووية، الدعامات الثلاث لأنشطة الوكالة. وما انفك الاتحاد الأوروبي على الدوام يؤدي دوراً فعالاً فيما تقوم به الوكالة من التعاون والتطوير التقني. وسوف يزيد مستوى التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصندوق التعاون التقني عام ٢٠٠٣ في الواقع عن نسبة ٣٥ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي القرار الذي تم التوصل إليه في المؤتمر العام بشأن تمويل التعاون التقني في المستقبل

أن الضمانات الشاملة للوكالة، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق. والتدابير الواردة في البروتوكولات الإضافية أساسية بشكل خاص لتعزيز قدرة الوكالة على كشف المواد والأنشطة النووية المحتملة غير المعلنة، وعلى تقديم تأكيدات بشأن عدم وجود تلك الأنشطة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى قلقه إزاء استمرار المنشآت والمواد النووية غير الخاضعة للضمانات في البقاء في الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار. ويدعو الاتحاد تلك الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولاً خالية من الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشكل المعركة مع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل تحدياً في المقام الأول من الأهمية للمجتمع الدولي. وتعرب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تأييدها القوي لجميع التدابير الرامية إلى الحيلولة دون اقتناء الإرهابيين للأسلحة النووية. ومع أن المسؤولية الأساسية عن الأمن النووي الضروري تقع على عاتق الدول الأعضاء، فمن الواضح أن للوكالة دوراً لا غنى عنه تؤديه في مكافحة الإرهاب النووي. وقد تحركت الوكالة بسرعة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإعادة توجيه أنشطتها ذات الصلة بأعمال الحماية من الإرهاب النووي وتعزيز هذه الأنشطة. ونحن ندعم أعمال الوكالة في هذا المضمار، ونرحب بالإسهامات التي تقدمها البلدان الأعضاء لصندوق الأمن النووي.

وقد أقر المؤتمر العام للوكالة برنامجها وميزانيتها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويدرك الاتحاد الأوروبي تمام الإدراك صعوبة السياق الذي يتعين فيه على الوكالة تمويل التزاماتها القانونية في إطار ميزانيتها العادية. والواقع أن البلدان

وعرب الاتحاد الأوروبي عن انزعاجه لأن الوكالة لم تستطع حتى الآن التحقق من درجة كمال وصحة التقرير المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عما لديها من المواد النووية. ويشني الاتحاد الأوروبي على الوكالة لجهودها منذ أيلول/سبتمبر الماضي، ويؤيد جهود المدير العام التماساً للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إيجاد حل لتنفيذ الضمانات. علاوة على ذلك، لم تستطع الوكالة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أن تؤكد عدم تحويل المواد النووية لاستعمالات غير سلمية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن مجلس محافظي الوكالة قد أبلغ مجلس الأمن بشأن مزيد من عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات الخاص بها.

وعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لاستمرار الحوار فيما بين جميع الأطراف التي يهمها الأمر. ولهذا السبب فهو يرحب بالاجتماعين المعقودين في بيجين بهدف إيجاد حل ممكن عن طريق التفاوض لهذه المسألة، ويشجع جميع الأطراف المشتركة في تلك الاجتماعات على متابعة المفاوضات بنشاط وبنية حسنة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتثال الكامل دون شروط لجميع التزاماتها الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ويشني الاتحاد الأوروبي على العمل الذي تقوم به الوكالة في العراق منذ انعقاد المؤتمر العام في العام الماضي. ويدعم الاتحاد الأوروبي جميع الجهود التي تبذلها الوكالة لمواصلة التحقق من المواد النووية في العراق، وترحب ببعثة الوكالة التي ركزت على التحقق من المواد الخاضعة للضمانات في التوثيق، حيث أفيد بمحذوث أعمال للنهب. وبالرغم من أن ولاية الوكالة في العراق بموجب مختلف قرارات مجلس الأمن لا تزال قائمة، فقد ذكر المجلس في

القرية. وفي هذا الخصوص، يود الاتحاد أن يشدد على ضرورة استخدام هذه الأموال بأكبر قدر من فعالية التكلفة والكفاءة والشفافية.

وقد ثبت أن الدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة بوصفها السلطة المختصة بالتحقق من الامتثال لاتفاقات الضمانات التي تغطي عدم انتشار الأسلحة النووية جدير بثقة المجتمع الدولي. كما تؤدي الوكالة دوراً ضرورياً في تعزيز الاستعمال المأمون للتكنولوجيا النووية في التطبيقات السلمية لدى الدول الأعضاء التي تستعمل تلك التكنولوجيا. وأخيراً، تساهم الوكالة من خلال برامجها للتعاون التقني في تحقيق مزايا اجتماعية واقتصادية ملموسة وفي التقدم العلمي للدول الأعضاء.

وقد أعرب آخر اجتماع للمجلس الأوروبي مجدداً عن شديد القلق بشأن برنامج إيران النووي وأبدى تأييده الكامل للقرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة في ١٢ أيلول/سبتمبر. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من إيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة في تنفيذه، ويرحب بالنتيجة التي تمخضت عنها المباحثات التي أجريت في طهران يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، التي ستوقع إيران بمقتضاها على البروتوكول الإضافي وتواصل تطبيقه، وتسمح للمفتشين بسبل الوصول دون قيود وتوقف طوعاً جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. ويرى الاتحاد الأوروبي أن التنفيذ الكامل لقرارات إيران سيفتح الطريق أمام إجراء حوار بشأن الأساس الذي يقوم عليه التعاون طويل الأجل، الأمر الذي يقدم لجميع الأطراف التأكيدات المرضية فيما يتعلق ببرنامج إيران لتوليد الطاقة النووية. ومن شأن التسوية الكاملة للشواغل الدولية أن يهيئ الظروف اللازمة لتنمية التعاون مع إيران في عدد من المجالات.

إلى قرارها المتعلق بإبرام اتفاق للضمانات وبروتوكول إضافي، قد عززت مركزها باعتبارها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. بيد أن الحالة المثلى في أمريكا اللاتينية استثناء وليست قاعدة من حيث عدم الانتشار اليوم.

ومنذ الستينات، شارك بلدي بنشاط في إنشاء وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع كنت شخصياً رئيساً لأحد مؤتمرات استعراض المعاهدة. بيد أننا نعتقد اليوم في ضوء تلك التجربة أن النظام الحالي لعدم الانتشار تربكه تحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب أن نسلم اليوم بأن من الواضح بصورة متزايدة أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في القرن الماضي في طريقه إلى الفشل. فعدم التناظر المؤقت الذي قُبِلَ في الستينات بين دول المعاهدة الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أصبح أمراً دائماً بسبب عدم القيام بترع السلاح النووي بما ينسجم مع ما اشترطته المعاهدة. وعلاوة على ذلك، زاد انتشار الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وبإمكاننا اليوم أن نعد تسعا من هذه الدول.

وأصبح التحكم في إمكانية الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية أمراً عسيراً بصورة متزايدة. ويعتبر تطوير التكنولوجيا النووية برمته تقريباً ذا استعمال مزدوج. فقد يكون سلمياً وعسكرياً في الوقت نفسه. ويمكن للمرء اليوم أن يعثر ببسر على المطبوعات التي تتضمن وصفات لصناعة أجهزة نووية متفجرة. ولدينا اليوم علماء نوويون عاطلون عن العمل أو مستخدمون بشروط رديئة، من الذين ليس بوسعهم تقديم خدماتهم للدول التي تطمح إلى أن تصبح من الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل وللجماعات الإرهابية أيضاً.

ونظراً لهذه التحديات الجديدة، نعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في وضع نظام دولي جديد لعدم الانتشار من

القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أنه سيراجع تلك الولاية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء هذا الاستعراض. ومع ذلك، يود الاتحاد أن يشير إلى أنه، بغض النظر عن الولاية الممنوحة بموجب قرارات مجلس الأمن، فإن الوكالة لديها التزام مستمر، بموجب اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار المبرم مع العراق، بكفالة عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها والخاضعة لضماناتها في العراق.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه كامل تأييدهما للوكالة والتزامهما بتحقيق مهامها القانونية على الوجه الأكمل ويجددان الدعوة إلى اعتماد مشروع القرار قيد النظر بالإجماع وعلى وجه السرعة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يخبرنا

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن أكبر التحديات التي تواجه الوكالة في الوقت الراهن تتعلق بتعزيز الضمانات وكفالة فعالية نظام عدم الانتشار. ويساورنا القلق لذلك بشأن ما يذكره التقرير أيضاً من أن إحراز التقدم في إقامة نظام الضمانات لا يزال بطيئاً بدرجة تبعث على الإحباط، ولا سيما فيما يتعلق بعدد الدول ذات البروتوكولات الإضافية السارية. وتتفاهم الحالة جراء الحالة النووية في شبه الجزيرة الكورية التي يمكن أن تهدد الاستقرار الدولي. ونأمل أن تتمكن المشاورات الدبلوماسية التي تجري حالياً من عكس اتجاه تلك الحالة الخطيرة. وإزاء عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الضمانات، فإننا نناشد مرة أخرى جميع الدول أن توقع اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وأن تنفذها وتلتزم على نحو صارم يتسم بالشفافية بالتوصيات التي تتقدم بها الوكالة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بتحدي عدم الانتشار، فإننا نود اليوم أن نعلن أن أمريكا اللاتينية، بقيام كوبا بالتوقيع على معاهدة ثلاثيوكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالإضافة

شأنه أن يقصر تجهيز المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية على البرامج النووية المدنية، وأن يضبط إنتاج المواد النووية الجديدة عن طريق الإخصاب، ويتولى إدارة عمليات التخلص من نفايات الوقود والنفايات المشعة، وأخيرا يفرض حظرا على إنتاج المواد الإنشطارية للاستعمال العسكري بغية البدء في تخفيض الأسلحة النووية.

وينبغي أن نكون واقعيين وأن نخفض مخزونات الأسلحة النووية، لأن هذه الأسلحة لا تفي بأي مهمة استراتيجية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فما الذي تستطيع الأسلحة النووية عمله في مكافحة الإرهاب، سوى تشجيع انتشارها؟ وما الذي تستطيع الأسلحة النووية أن تفعله إزاء الحروب الأهلية الناجمة عن تفكك الدول والتي تنهك العالم؟ وما الذي تستطيع أن تفعله إزاء الأزمات المالية أو الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة الصغيرة؟ وما الذي تستطيع أن تفعله إزاء التلوث العالمي والفقر والمهجرات البشرية الكبرى؟

لدي انطباع بأن عولمة الاتصالات البشرية في القرن الحادي والعشرين ستؤدي إلى تغيير مفهومنا لأهمية الأسلحة النووية. وإن تطوير النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية سيؤدي إلى زيادة إمكانيات الاتصال فيما بين الأفراد وفيما بين الكيانات غير التابعة للدول وفيما بين الثقافات، مما يؤدي إلى نشوء المفهوم الذي يتمثل في أننا حضارة إنسانية واحدة ذات ثقافات متنوعة. وسيسود هذا المفهوم الجديد على مفهوم القرن الماضي الذي عفا عليه الزمن، القائم على النزعة القومية والذي يؤمن بالتفوق العرقي، والذي كان أساس العداوات بين الدول والإيديولوجيات والردع النووي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.